صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 1995

صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 1995

المحتويات

الصفحة

تقديم 1

نشاط الصندوق 3

النشاط الإقراضي 7

النشاط الاستثماري 17

الأسواق المالية العربية 21

نشاط التدريب 25

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية 31

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية 37

النشرات والتقارير الدورية والدراسات 39

الوضع المالي للصندوق 43

تقرير مراقبي الحسابات 51

جداول قروض الصندوق 63

جداول عامة 69

التنظيم والإدارة 71

تقديـــم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 1995، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

د. جاسم المناعي
المدير العام
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

مارس 1996

نشاط الصندوق

مقدمـــــــة

شهد عام 1995 استمرار الدول العربية في تنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين أداء اقتصاداتها وذلك من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد وإضفاء المزيد من التحرير على النشاط الإقتصادي فيها. وفي حين أن ذلك يمثل محور برامج الإصلاح المالي والتصحيح الهيكلي الإقتصادي المطبقة في أعداد متزايدة منها، فإن ذلك يعكس في الوقت نفسه سعي الدول العربية للتكيف مع المستجدات في الإقتصاد العالمي الذي أصبحت تتكامل فيه الأنشطة الإقتصادية في مختلف دول العالم تكاملاً سريعاً.

وفي إطار سعيه المتواصل لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، حرص الصندوق على الاستجابة لاحتياجات دوله الأعضاء بتوسيع نطاق الخدمات التي يقدمها وذلك بالقدر الذي سمحت به موارده ووسائله المتاحة. وقد شمل ذلك مجال توفير الدعم لجهود الإصلاح المالي والتصحيح الهيكلي الإقتصادي، ومجال الأسواق المالية، ومجال تدريب الكوادر العاملة في الأجهزة المالية والنقدية في الدول العربية، ومجال إعداد الدراسات المتخصصة حول القضايا الهامة الراهنة وإصدار التقارير والنشرات الدورية وكذلك تعزيز التعاون مع الهيئات والمنظمات العربية والدولية بما يخدم مصالح الدول الأعضاء، إضافة إلى مجال تمويل وتشجيع المبادلات التجارية بين الدول العربية.

ففي مجال المساعدة على تصحيح الإختلال في موازين المدفوعات ودعم جهود التصحيح، قدم الصندوق ثلاثة قروض بقيمة إجمالية بلغت 25.6 مليون د.ع.ح. . فلقد قدم الصندوق قرضاً عادياً لليمن لدعم جهود الإصلاح المالي التي تبذلها الحكومة اليمنية، وقدم قرضاً تلقائياً لتونس لمساعدتها في تصحيح الإختلال في ميزان مدفوعاتها. كما عمل الصندوق على توسيع القرض الممتد المقدم للأردن لتمكينه من مواصلة جهوده الحالية في مجال التصحيح الإقتصادي. وقد سبق تقديم القرض العادي لليمن، وتوسيع القرض الممتد للأردن، إيفاد بعثة من الصندوق إلى كل منهما للتشاور ومساعدة المسؤولين فيها في تحديد الإجراءات الملائمة في إطار البرامج المتفق عليها. كما تم خلال العام إيفاد بعثة أخرى إلى المغرب لمتابعة تنفيذ برنامج التصحيح الإقتصادي المتفق عليه، والذي تم دعمه بالقرض الممتد الثالث الذي قدمه الصندوق للمغرب.

نشاط الصندوق

وفي مجال الإستثمار، شرع الصندوق في النصف الثاني من عام 1995 في إسناد جزء من الأموال المستثمرة إلى عدد من المؤسسات العالمية والعربية المتخصصة في إدارة المحافظ الإستثمارية، وذلك بناء على قرار مجلس المديرين التنفيذيين الصادر في عام 1994 حول ذلك الأمر.

ولقد استمر التحسن كذلك في العائد المحقق على المحفظة الإستثمارية المدارة داخلياً والتي تتكوّن في معظمها من ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك، إذ بلغ متوسط العائد السنوي إلى إجمالي المحفظة 4.65 في المائة لعام 1995 مقارنة بمعدل فائدة 4.37 في المائة على ودائع حقوق السحب الخاصة لأجل خلال عام 1995. وبأخذ فروق تقييم محفظة السندات لغرض التداول فإن العائد يرتفع إلى 5.48 في المائة. أما بالنسبة للمحافظ المدارة خارجياً منذ منتصف شهر أغسطس 1995، فقد بلغ إجمالي العائد المحقق متضمناً نتائج التعامل بالسندات معدلاً سنوياً قدره 7.52 في المائة..

وبالإضافة، واصل الصندوق في مجال الإستثمار تعاونة مع المؤسسات النقدية والمالية العربية من خلال قبول الودائع من المؤسسات النقدية والمالية من الدول الأعضاء، وإدارة كل من المحافظ الإستثمارية المتجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، ومحفظة أموال برنامج تمويل التجارة العربية. كما قام الصندوق بإعداد وتوزيع التقارير الدورية حول التطورات الجارية في الأسواق المالية العالمية إلى المؤسسات النقدية والمالية العربية.

وفي مجال الأسواق المالية، شهد عام 1995 الإنطلاقة الفعلية لقاعدة بيانات الأسواق المالية العربية وذلك بمشاركة الأسواق المالية في ست دول عربية وهي : الأردن، والبحرين، وتونس، وعمّان، والكويت، والمغرب. كما انضم إلى القاعدة كل من هيئة سوق المال في مصر، وسوق المال في السعودية، وبورصة بيروت.

ومن ناحية أخرى، نظم الصندوق ندوة حول "الفرص والتحديات - في مجال أسواق رأس المال العربية - وذلك بالتعاون مع عددٍ من المؤسسات الدولية والعربية. كما تم التوقيع على اتفاقية إنشاء شركة تقييم الملاءة الإئتمانية التي وافق مجلس المحافظي على مساهمة الصندوق فيها. وقد وقّع على اتفاقية إنشاء الشركة الجهات الثلاث المؤسسة لها وهي مؤسسة إيبكا، وصندوق النقد العربي، ومؤسسة التمويل الدولية.

نشاط الصندوق

وفي مجال توفيرفرص التدريب للكوادر العاملة في الأجهزة النقدية والمالية في الدول الأعضاء، نظم معهد السياسات الإقتصادية في الصندوق ست دورات تدريبية خلال العام، الأولى حول "أساليب التحليل الإقتصادي"، والثانية حول "إدارة القطاع الخارجي . والثالثة حول "الإحصاءات النقدية والمصرفية"، والرابعة حول "السياسات المالية والتنمية الإقتصادية" والخامسة حول "إحصاءات ميزان المدفوعات"، والسادسة حول "البرمجة والسياسات المالية". وبالإضافة إلى ذلك، نظم المعهد ورشة عمل حول جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية.

ولقد استفاد من هذه الدورات 185 متدرباً من الدول الأعضاء، وبذلك ارتفع عدد الدورات التدريبية التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية عام 1995 إلى 43 دورة استفاد منها 1216 متدرباً.

وفي مجال التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، شارك الصندوق في إعداد التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 1994، وتولى كدأبه مهام تحريره وإخراجه. كما تولى الصندوق مهام التنظيم الفني والإداري لإجتماع المكتب الدائم لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، واجتماعات الدورة التاسعة عشرة للمجلس، والإجتماع الخامس للجنة الرقابة المصرفية.

كذلك واصل الصندوق الاطلاع بمهام إدارة الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة التي كلفه بها المجلس الإقتصادي والإجتماعي وبالإضافة إلى ذلك، شارك الصندوق في الإجتماع الثالث الذي نظمته لجنة بازل للرقابة المصرفية مع ممثلي المجاميع الإقليمية الدولية للرقابة المصرفية. كما حرص الصندوق على تعزيز اواصر التعاون مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين.

وفي مجال النشرات والتقارير الدورية والدراسات، أضاف الصندوق خلال العام نشرتين جديدتين إلى قائمة النشرات والدوريات التي يصدرها، وهما "النشرة الفصلية لقاعدة بيانات الأسواق المالية" و"النشرة الإقتصادية". ومن جانب آخر، أعد الصندوق دراستين حول نتائج جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية وأثرها على اقتصادات الدول العربية. كما أعد دراسة حول دور المصارف في تطوير نشاط أسواق الأوراق المالية في الدول العربية.

نشاط الصندوق

وفي مجال اهتمام الصندوق المتصل بتشجيع وتنمية المبادلات الت
العربية، استمر الصندوق خلال عام 1994 في تقديم خدماته المتخ
تمويل التجارة العربية، الأمر الذي ساعد في تطوير وزيادة نشاط ا
ملحوظ.

النشاط الإقراضي

تأتي مهمة المساعدة في تصحيح الإختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء في موضع الصدارة على قائمة الأهداف التي أنشئ الصندوق من أجل تحقيقها. ويمارس الصندوق دوره في هذا المجال بشكل رئيسي من خلال التسهيلات التي يتيحها للدول الأعضاء المؤهلة للاستفادة من موارده. وتقدّم هذه التسهيلات على هيئة قروض مخصصة للإسهام في تمويل العجز بموازين المدفوعات وتوفير الدعم لجهود التصحيح الإقتصادي التي تنفذها هذه الدول بالتشاور مع الصندوق.

أنواع التسهيلات

تتكون التسهيلات التي يقدمها الصندوق في الوقت الراهن من أربعة أنواع من القروض تتسم جميعها بالتيسير، وتتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها تبعاً لتفاوت نوعية وأسباب الإختلالات التي تعاني منها الدول المؤهلة للإقتراض. وهذه القروض هي **القرض التلقائي** الذي يقدّم بأجل ثلاث سنوات في حدود لا تزيد عن ثلاثة أرباع اكتتاب الدولة العضو في رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. **والقرض العادي** الذي يقدّم عندما تزيد حاجة الدولة العضو لتمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعاتها عن حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الإتفاق على برنامج تصحيح مالي يغطي فترة لا تقل عن سنة يتولى الصندوق مراقبة تنفيذه. والنوع الثالث من القروض هو **القرض الممتد** الذي يقدّم في الحالات التي تعاني فيها الدولة العضو من عجز كبير ومزمن في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. وهو مشروط بتنفيذ برنامج تصحيح مالي واقتصادي يغطي فترة سنتين على الأقل.

وبالإضافة لأنواع القروض الثلاثة السابقة، يقدّم الصندوق **القرض التعويضي** المخصص لمواجهة حالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، الناجمة عن هبوط في صادرات السلع والخدمات، أو زيادة كبيرة في الواردات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل.

ويقدّم الصندوق قروضه وتسهيلاته للدول الأعضاء بفوائد وعمولات ميسرة. ويصل حالياً الحد الأقصى لإجمالي ما يمكن للدولة العضو الحصول عليه من قروض إلى 250 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، مضافاً إليه 50 في المائة من الإكتتاب في حالة تأهلها للحصول على قرض تعويضي.

النشاط الإقراضي

الموارد

بلغ إجمالي موارد الصندوق الذاتية المتمثلة في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والإحتياطات في نهاية عام 1995ما يعادل 566.189مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح.). وإذا استثني من ذلك مساهمة الصندوق في برنامج تمويل التجارة العربية والأصول الثابتة، فإن صافي الموارد الذاتية يصبح في نهاية عام 1995 نحو. 489.977 مليون د.ع.ح. أما الموارد المتاحة للإقراض والتي حددت بما يعادل رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل فتبلغ 318.5 مليون د.ع..ح.

القروض والسحب والسداد

قدم الصندوق خلال عام 1995 ثلاثة قروض بقيمة 25.615 مليون د.ع.ح.، وتتكون هذه القروض من توسيع القرض الممتد المقدم لدعم برنامج الإصلاح الإقتصادي في الأردن، وقرض عادي لدعم برنامج التصحيح المالي والتثبيت الإقتصادي في اليمن، وقرض تلقائي قدم لتونس.

جدول رقم (1)

القروض المقدمة خلال عام 1995

الدولة	نوع القروض	قيمة القرض (مليون د.ع.ح.)
الأردن	ممتد (توسيع)	5.320
اليمن	عادي	15.120
تونس	تلقائي	5.175
المجموع		25.615

وقد بلغ إجمالي السحب من موارد الصندوق المتاحة للإقراض 26.91 مليون د.ع.ح. خلال عام 1995 تمثل السحوبات على القروض الجديدة المقدمة خلال العام للأردن، واليمن، بالإضافة إلى سحوبات على قروض سابقة لكل من المغرب والجزائر وموريتانيا.

وفي مقابل ذلك، وصل مجمل الأقساط المسددةالتي تسلمها الصندوق خلال عام 1995 إلى ما قيمته 17.34مليون د.ع.ح. قامت بسدادها خمس دول، هي: الجزائر، والمغرب، وتونس، وموريتانيا واليمن.

جدول رقم (2)

السداد والسحب من القروض خلال عام 1995

(مليون د.ع.ح.)

الدولة	السحب			السداد
	من القروض المقدمة خلال عام 1995	من القروض السابقة	المجموع	
الأردن	4.000	---	4.000	---
الجزائر	---	12.490	12.490	6.940
موريتانيا	---	0.924	0.924	1.756
اليمن	4.500	---	4.500	2.835
المغرب	---	5.000	5.000	4.888
تونس	---	---	---	0.919
المجموع	8.500	18.414	26.914	17.338

وفي ضوء ذلك، وصل عدد القروض التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978 وحتى نهاية عام 1995 إلى ثمانية وتسعين قرضاً، بقيمة إجمالية قدرها 672.4 مليون د.ع.ح. (أي ما يعادل نحو 3 مليار دولار أمريكي) استفادت منها إحدى عشر دولة من الدول الأعضاء .

النشاط الإقراضي

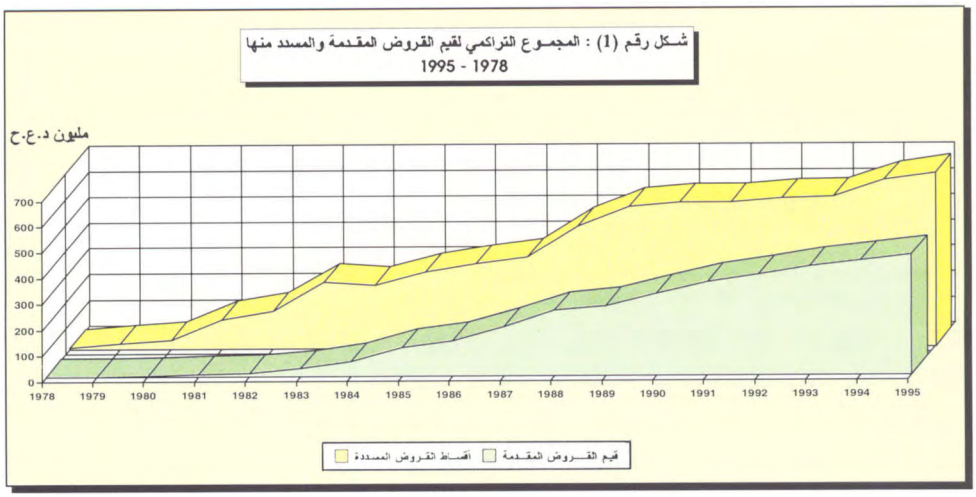

وبلغ إجمالي القروض الملتزم بها من قبل الصندوق، والذي يساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء، مضافا إليه المبالغ غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها، نحو 212 مليون د.ع.ح في نهاية عام 1995، ويعادل ذلك ما نسبته 66 في المائة من موارد الصندوق المتاحة للإقراض، مقابل 64 في المائة في نهاية عام 1994.

أما رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء في نهاية عام 1995، فقد بلغ حوالي 177.6 مليون د.ع.ج، وشكل نحو 56 في المائة من موارد الصندوق المتاحة للإقراض، مقارنة بنحو 167.9 مليون في نهاية عام 1994 الذي يمثل 53 في المائة من موارد الصندوق المتاحة للإقراض لذلك العام.

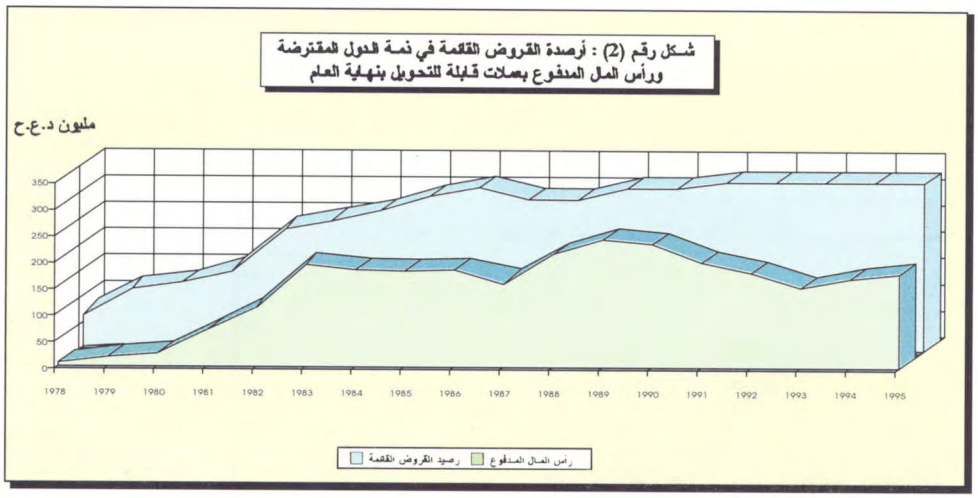

موارد الصندوق في خدمة التصحيح الإقتصادي

قدم الصندوق خلال عام 1995 قرضين لدعم برامج الاصلاح المالي والتصحيح الإقتصادي في اليمن والأردن. وشكلت قيمة القرضين ما نسبته 80 في المائة من إجمالي قيمة القروض الثلاثة التي قدمها الصندوق لأعضائه خلال العام. ويمثل ذلك الإستمرار في تطبيق سياسة الإقراض التي تبناها الصندوق منذ عام 1989، والتي تركز على تخصيص المزيد من الموارد المتاحة للإقراض لدعم برامج التصحيح الإقتصادي والإصلاح المالي التي تنفذها الدول الأعضاء بهدف تصحيح أوضاعها الإقتصادية وتحقيق التوازن والنمو الإقتصادي القابل للإستمرار. ويطبق الصندوق ضمن هذا التوجه خطة للإقراض يراعي فيها مواءمة الموارد المتاحة للإقراض، مع احتياجات الدول التي تلتزم بتبني السياسات اللازمة للتصحيح وتحرص على الوفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق، مع الأخذ بعين الإعتبار الضغوط الشديدة التي تتعرض لها هذه الموارد نتيجة تزايد حجم المتأخرات غير المسددة من القروض القائمة في ذمة بعض الدول الأعضاء.

النشاط الإقراضي

ولقد شكلت قيمة القروض المقدمة لدعم برامج تصحيحية منذ نهاية عام 1995 نسبة 81 في المائة من إجمالي القروض المقدمة ونسبة 42 في المائة من إجمالي القروض التي قدمها الصندوق إلى منذ بداية النشاط الإقراضي في عام 1978.

شكل رقم (3) : التوزيع النسبي للقروض المختلفة التي قدمها الصندوق فيما بين 1978 - 1988

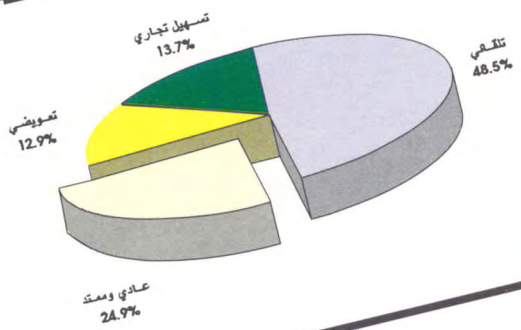

شكل رقم (4) : التوزيع النسبي للقروض المختلفة التي قدمها الصندوق فيما بين 1989 - 1995

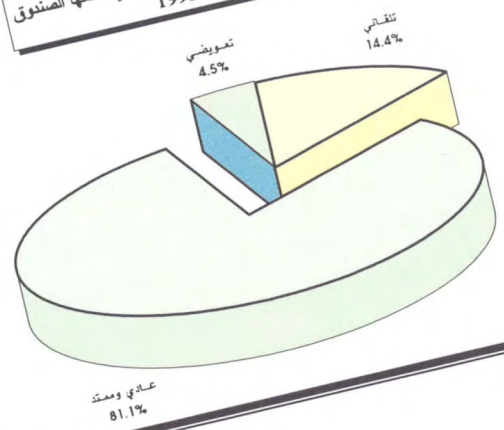

وتجدر الإشارة إلى أنه سبق تقديم القرضين المشار اليهما إلى اليمن والأردن، إيفاد الصندوق بعثتين إلى هذين البلدين قامتا بالتشاور مع المسؤولين فيهما ومساعدتهم في وضع أهداف البرنامجين المطبقين من قبلهم وتحديد السياسات والإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف المتفق عليها. كما تم إيفاد بعثة ثالثة إلى المغرب لمتابعة تنفيذ البرنامج المتفق عليه بين الصندوق والحكومة المغربية والذي تم دعمه بالقرض الممتد الثالث الذي قدمه الصندوق للمغرب.

ففي اليمن توصلت مشاورات الصندوق مع السلطات اليمنية إلى تبني الحكومة اليمنية برنامج إصلاح مالي خلال الفترة من أكتوبر 1995 إلى ديسمبر 1996. ويشمل البرنامج المالي سياسات مالية ونقدية وسياسات تتعلق بسعر الصرف ترمي إلى إعادة الإستقرار المالي الداخلي والخارجي. ويهدف البرنامج إلى تحقيق انخفاض متواصل للعجز الكلي في الموازنة وفي التمويل المصرفي له، ومن ثم تقليص معدل التضخم، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات وتعديل الأسعار المحلية وسعر الفائدة. كما يشمل البرنامج معالجة أحد المصادر الرئيسية للتشوهات في الموازنة وفي الإقتصاد وهو مغالاة وتعددية أسعار الصرف الرسمية، وذلك من خلال توحيدها تماشياً مع عوامل العرض والطلب في السوق. ويعتبر هذا البرنامج خطوة أولية هامة تمهد الطريق للدخول في عملية تصحيح طويلة المدى يتم في اطارها تنفيذ اجراءات هيكلية ومؤسسية واسعة تستهدف إزالة الإختلالات الهيكلية المزمنة التي يعاني منها الإقتصاد وتحقيق النمو القابل للإستمرار.

وفي الأردن فاق أداء الإقتصاد الأردني خلال عام 1994، بشكل عام، الأهداف المرصودة في برنامج التصحيح المتفق عليه باستثناء العجز في الموازنة الذي زاد عن النسبة المستهدفة له بمقدار طفيف. فبالمقارنة مع أهداف البرنامج، حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو يزيد عن المعدل المستهدف، كما أمكن إبقاء معدل التضخم، مقاساً بمؤشر أسعار المستهلك، أقل من التوقعات. وفي الوقت نفسه، تم احتواء معدل نمو السيولة المحلية والائتمان المحلي عند حدود تقل عن المرصودة لهما. كذلك أدى ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات إلى تقليص نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يقل بكثير عن الحد المتوقع لها. ولقد تم تحقيق هذه النتائج الايجابية،

النشاط الإقراضي

بالرغم من بعض الصعوبات المتمثلة في التباطؤ النسبي في السحوبات المتعهد بها، وارتفاع مدفوعات الفوائد الخارجية على بعض الديون التي ارتفعت أسعار صرف عملاتها، نتيجة لالتزام السلطات بتطبيق سياسة إدارة الطلب الكلي المدعومة باصلاحات هيكلية.

ومواصلة للإنجازات التي حققتها مسيرة التصحيح، وحرصاً على ترسيخ المكاسب التي تحققت والتي مكنت الأردن في فبراير 1995 من قبول التزامات المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي وإعلان قابلية الدينار للتحويل للعمليات الجارية، ومواصلة للإصلاح لبلوغ الأهداف النهائية لاستراتيجية التصحيح للفترة 1994-1998، تم وضع عناصر البرنامج التصحيحي المعدل لعام 1995. ويسعى البرنامج إلى رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واحتواء معدل التضخم، وتخفيض عجز الحساب الجاري للمدفوعات إلى مستويات تتماشى مع النمو المستهدف.

وفي المغرب، أظهرت البيانات والمعلومات التي حصلت عليها البعثة أن تنفيذ البرنامج التصحيحي المكمل المتفق عليه لعام 1994 يعتبر بشكل عام مرضياً إذ حقق الإقتصاد المغربي نموا يفوق معدل النمو المستهدف في البرنامج، الأمر الذي يعزى بالدرجة الأولى إلى تطور الإنتاج في القطاع الفلاحي الذي استفاد من المناخ الملائم بعد التراجع الذي شهده بسبب عامين متتاليين من الجفاف.

وعلى الرغم من الزيادة في العجز الكلي للحكومة نتيجة التراجع الملحوظ في مستوى الإيرادات لعدم حدوث التوسع المفترض في القاعدة الضريبية التي استهدفته الإصلاحات الهيكلية، فقد تمكنت السلطات من إبقاء عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ضمن الحدود التي وضعها البرنامج تقريباً، وارتفعت الإحتياطيات الأجنبية إلى مستوى قياسي.

كما قامت السلطات المغربية بمواصلة تنفيذ الإجراءات التصحيحية المتفق عليها في إطار البرنامج في مجالات المالية العامة والنظام المالي والتجارة الخارجية وبرنامج تخصيص الشركات العامة.

المتأخرات

يشكل حجم المتأخرات المستحقة للصندوق من مبالغ الأقساط والفوائد غير المسددة من قبل بعض الدول المقترضة قيداً كبيراً على قدرة الصندوق على تلبية الإحتياجات التمويلية للدول الأعضاء، خاصة في ظل عدم حدوث زيادة في رأسماله المدفوع.

لقد بلغ إجمالي المتأخرات المستحقة على الدول المتأخرة عن تسديد التزاماتها للصندوق حوالي 171.0 مليون د.ع.ج. في نهاية عام 1995مقابل نحو 161.4 مليون د.ع.ج في نهاية عام 1994. وقد شكلت نسبة المتأخرات حوالي 54 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل في نهاية عام 1995، مقابل نسبة 51 في نهاية عام 1994. وتتكوّن هذه المتأخرات، كما في نهاية عام 1995، من أقساط قروض بمبلغ 95.4 مليون د.ع.ح.وأقساط فوائد بمبلغ 10.7 مليون د.ع.ح.، ونحو 65 مليون د.ع.ح. كفوائد تأخيرية (كما هو مفصل في الجدول رقم 3).

جدول رقم (3)
أقساط القروض والفوائد متأخرة السداد على الدول المقترضة
كما في 1995/12/31
(دينار عربي حسابي)

الدول المتأخرة عن السداد	أقساط القروض	أقساط الفوائد	الفوائد التأخيرية	مجموع المتأخرات
السودان	30,147,500	5,535,232	30,493,615	66,176,347
الصومال	14,876,572	3,490,739	13,808,127	32,175,438
العراق	49,850,000	1,546,075	20,647,759	72,043,834
موريتانيا *	506,298	151,016	34,006	691,320
المجموع	95,380,370	10,723,062	64,983,507	171,086,939

* سددت موريتانيا رصيد المتأخرات أعلاه في 1996/1/2.

ولقد واصل الصندوق مشاوراته مع المسؤولين في عدد من الدول المعنية لمحاولة إيجاد تسوية لهذه المشكلة. كما أن الصندوق يسعى من خلال تكثيف جهوده في دعم البرامج التصحيحية في الدول المقترضة الأخرى لمساعدتها في تحسين أوضاعها الاقتصادية بما يضمن تعزيز قدرتها على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها تجاهه.

النشاط الإستثماري

تتكون سياسة الصندوق في مجال الإستثمار من مجموعة المبادئ التي وردت في إتفاقية إنشائه، والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين بشأن النشاط الإستثماري، وكذلك القرارات التي أصدرها مجلس المديرين التنفيذيين حول الموضوع.

ونظراً لصدور عدد من التعديلات على سياسة الإستثمار منذ إنشاء الصندوق وكذلك قرارات مكملة لها كان آخرها التعديلات المقرة بتاريخ 1994/6/26، فقد تم جمع هذه النصوص كما كانت عليه في نهاية شهر آذار (مارس) 1995 في وثيقة واحدة، واعتمدها مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 1995/5/20 كمرجع موحد للقواعد العامة لسياسة استثمار أموال الصندوق.

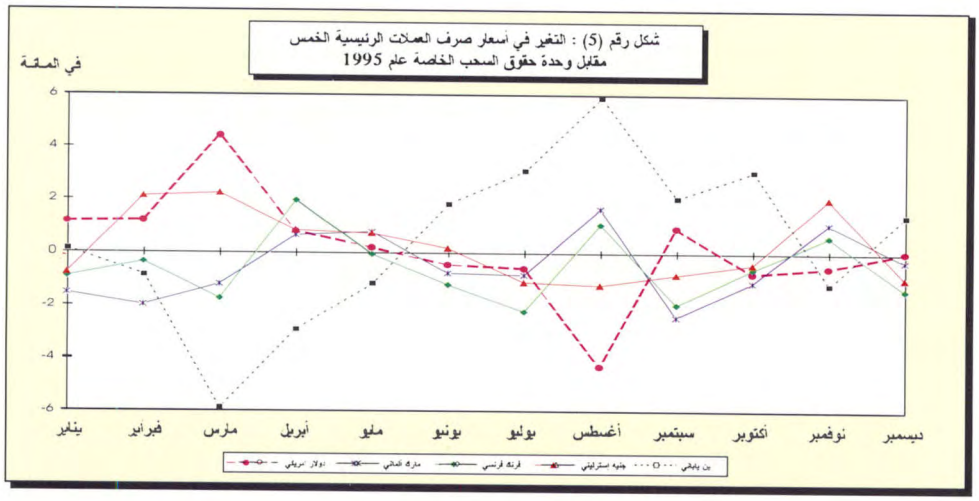

شكل رقم (5) : التغير في أسعار صرف العملات الرئيسية الخمس مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة عام 1995

كما تم خلال عام 1995 وضع الأسس والقواعد التفصيلية لاعتماد التقييم الإئتماني كأساس لإختيار ومراجعة قائمة البنوك العربية والعربية المشتركة، وكذلك وضع حدود التعامل معها على غرار ما تمّ اعتماده بالنسبة للبنوك الأجنبية. وقد وافق مجلس المديرين التنفيذيين على هذه الأسس في اجتماعه بتاريخ 1995/5/20.

النشاط الإستثماري

وبناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (10) لعام 1994 الصادر في اجتماعه التسعين، تمّ في النصف الثاني من عام 1995 إسناد إدارة جزء من أموال الصندوق المستثمرة إلى عدد من المؤسسات العالمية والعربية المتخصصة في إدارة المحافظ الإستثمارية. وفي هذا الإطار، تم إسناد إدارة مبلغ 250 مليون حقوق سحب خاصة (SDR) لستة مدراء محافظ خارجيين اعتباراً من 1995/8/16، كما أسند إلى إحدى كبريات المؤسسات المصرفية مهمة الحفظ الأمين والتسويات لهذه المحافظ المدارة.

شكل رقم (6) : متوسط سعر الفائدة على الودائع لثلاثة أشهر خلال عام 1995

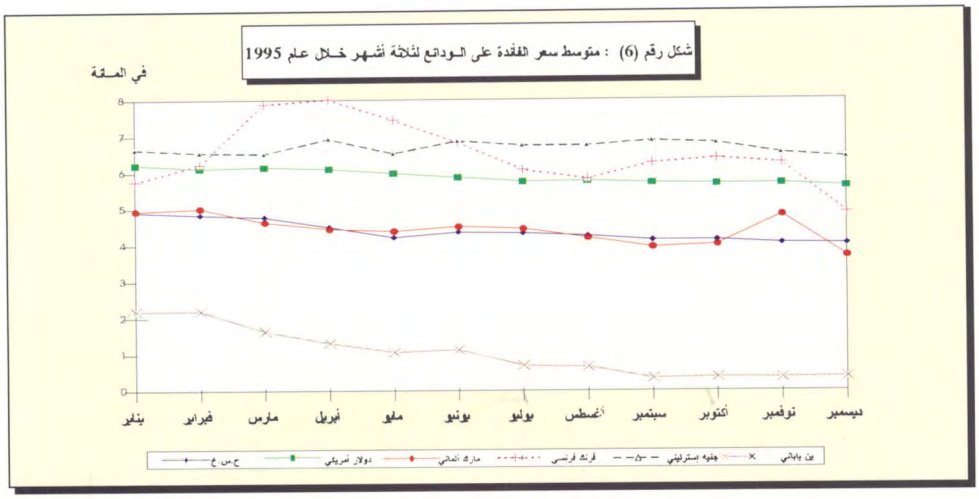

ولقد استمر كذلك التحسن في العائد المحقق على إجمالي المحفظة الإستثمارية المدارة داخلياً والتي تتكوّن في معظمها من ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك، إذ بلغ متوسط العائد السنوي لإجمالي المحفظة 4.65 في المائة لعام 1995 مقارنة بمعدّل فائدة 4.37 في المائة على ودائع حقوق السحب الخاصة لأجل خلال عام 1995. وبأخذ فروق تقييم محفظة السندات لغرض التداول، فإن العائد يرتفع إلى 5.48 في المائة.

النشاط الإستثماري

أما بالنسبة للمحافظ المدارة خارجياً منذ منتصف شهر أغسطس 1995، فقد بلغ المعدل السنوي الإجمالي للعائد المحقق متضمناً نتائج التعامل بالسندات 7.52 في المائة.

والجدير بالذكر أن نشاط الصندوق لا يقتصر على توظيف موارده الذاتية، وإنما يمتد ليشمل قبول الودائع من المؤسسات النقدية والمالية من الدول الأعضاء، وإدارة المحافظ الإستثمارية التي تضم جزءاً من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المتجمعة في الحساب الموحّد للمنظمات العربية المتخصصة وحساب صندوق تقاعد العاملين. و في نهاية عام 1995 بلغ رصيد الودائع المباشرة 85 مليون دولار مقارنة بنحو 40 مليون دولار في نهاية عام 1994. كما بلغ مجموع المحافظ الإستثمارية المدارة 244.6 مليون دولار أمريكي.

ومن جانب آخر، وفي إطار تعزيز وتطوير التعاون مع المؤسسات النقدية والمالية العربية، واظب الصندوق على تزويد تلك المؤسسات بالتقارير اليومية والأسبوعية والشهرية والفصلية حول آخر التطورات والمستجدات في الأسواق المالية العالمية وانعكاساتها على الإقتصادات العربية.

الأسواق المالية العربية

شهد عام 1995 الإنطلاقة الفعلية لقاعدة بيانات الأسواق المالية العربية وذلك بمشاركة الأسواق المالية في ست دول عربية وهي الأردن والبحرين وتونس وعُمان والكويت والمغرب. وأصدر الصندوق منذ بداية العام النشرة الفصلية للقاعدة والتي تغطي الأسواق المالية العربية المشاركة. ولقد انضم كل من هيئة سوق المال بمصر والسوق المالي في السعودية وبورصة بيروت إلى القاعدة، ومن المؤمل أن يتناول العدد الخامس الذي يغطي الفصل الأول من عام 1996 أنشطة هذه الأسواق أيضاً.

ويهدف الصندوق من وراء إنشاء القاعدة إلى تحقيق غرضين، الأول هو جمع البيانات الموثوقة عن نشاط الأسواق المالية العربية ومعالجتها بصورة منسقة وإعداد مؤشرات أداء هذه الأسواق باستخدام منهجية موحدة، ونشرها بصورة دورية ومنتظمة. أما الغرض الثاني فهو المساهمة، من خلال نشر هذه البيانات، في تنمية الوعي بفرص الإستثمار في هذه الأسواق ودورها التنموي والإقتصادي، وتمكين المستثمرين فيها من اتخاذ قرارات الإستثمار السليمة.

ومن ناحية أخرى، نظم الصندوق بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية) واتحاد المصارف العربية ندوة في شهر نوفمبر 1995 حول الأسواق المالية العربية، كان موضوعها "أسواق رأس المال العربية، الفرص والتحديات" قدم الصندوق خلالها ورقة حول دور المصارف في تطوير نشاط أسواق الأوراق المالية في الدول العربية.

ولقد مكنت الندوة المشاركين من استعراض ما تم تحقيقه في الأسواق المالية والأجهزة المصرفية في الدول العربية واستشراف الخطوات اللازم اتخاذها من أجل تمكين هذه الأسواق والأجهزة المصرفية من حشد المدخرات المحلية بما يتلاءم مع احتياجات الدول العربية خلال المرحلة القادمة ويمكنها من اكتساب المزايا وتعزيز قدرتها على التنافس مع الأسواق والمصارف العالمية من أجل استقطاب الإستثمارات المباشرة الأجنبية وجذب رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج لتساهم في التنمية المحلية.

واتضح من مداولات الندوة أن الأسواق المالية العربية حققت خلال السنوات الأخيرة نتائج مشجعة وأن الأجهزة المصرفية في الدول العربية تمكنت من تقوية قاعدتها الرأسمالية. إلا أنه ومع ذلك، فإنها لا تزال في مراحل نموها الأولية بالمقارنة مع الأسواق المالية الناشئة بالنسبة لأحجامها والأدوات الإستثمارية التي توفرها.

وفي ضوء متطلبات المرحلة القادمة والتحديات التي تواجه الدول
عالمية الأسواق ونتائج جولة أوروجواي، برزت خلال الندوة عدة نقاط

- أهمية تطوير التشريعات وتحديثها وإدخال المرونة عليها بما
المناخ الملائم للإستثمار وتمكين الأسواق المالية والمصارف في الدول
التطور وتبني التقنيات الحديثة.
- تطوير الهيكل التنظيمي للمؤسسات المالية المصرفية بما يسمح
والإبتكار في توفير الأدوات المالية الجديدة.
- تطوير الهياكل المؤسسية للأسواق المالية وخاصة ما يتعلق بجانب
المالية وإتاحة الفرصة للمصارف للقيام بذلك الدور من وحي ما يتوفر لد
موارد ذاتيه وكوادر فنية وشبكات فروع واسعة.
- إعداد البرامج التثقيفية اللازمة لنشر الوعي الإستثماري.

وقد تم التأكيد على أن تطور الأسواق المالية والأجهزة المصرفية ونموها يتطلب إيـ
البيئة الإقتصادية الملائمة والمتمثلة في وضع إقتصادي كلي مستقر خال م
الإختلالات المالية والضغوط التضخمية.

وفيما يتعلق بشركة تقييم الملاءة الإئتمانية التي وافق مجلس محافظي الصندوق
على مساهمة الصندوق فيها، فقد تم التوقيع على اتفاقية إنشائها في شهر أكتوبر
1995 من قبل الجهات الثلاث المؤسسة وهي مؤسسة إيبكا التي تملك 60 في المائة
من أسهم الشركة، وصندوق النقد العربي ويملك 20 في المائة من أسهم الشركة،
ومؤسسة التمويل الدولية وتملك 20 في المائة من أسهم الشركة أيضاً. ومن المؤمل
أن تستكمل الإجراءات اللازمة لتمكين الشركة من بدء أعمالها خلال الربع الأول من
عام 1996.

ويأتي هذا المشروع في إطار الجهود المبذولة لتنشيط التداول في أسواق الأوراق
المالية وزيادة أنواع الأوراق المتداولة فيها حسب فترات الاستحقاق والجهات المصدّرة
لها، وكذلك توسيع قاعدة المستثمرين في هذه الأوراق. فخدمات التقييم تعمل على
معالجة النقص في البيانات المالية للجهات المصدرة لهذه الأوراق وكذلك اختلاف
النظم المحاسبية المتبعة. وفي هذا السياق، يهدف المشروع إلى توفير نظام موحّد
لتقييم وتصنيف ملاءة الجهات المصدرة للأوراق المالية وأدوات الدين الصادرة عنها

بما يسمح بالمقارنة بينها على أسس علمية موضوعية ومتسقة، الأمر الذي من شأنه أن يمكّن المستثمر من وضع استراتيجية استثمار مع الأخذ بعين الإعتبار للبدائل المتوفرة على أساس المخاطر والعوائد المترتبة على الإستثمار فيها.

وبالإضافة، فإن تقييمات الملاءة الائتمانية وتصنيف المقترضين على أساسها تعزز من قدرات أجهزة الرقابة الرسمية كالبنوك المركزية وهيئات أسواق المال في عملية الإشراف والرقابة على نشاط المؤسسات المالية، وبذلك تساهم في حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين في الأسواق المالية العربية.

نشاط التدريب

شهد نشاط معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق توسعاً خلال عام 1995، حيث شمل تقديم ست دورات تدريبية استفاد منها العاملون في وزارات المال والاقتصاد والتخطيط والبنوك المركزية والمراكز الاحصائية في الدول الأعضاء، وذلك بالإضافة إلى جهوده في مجال الندوات والبحوث وورش العمل التي تناولت موضوعات حيوية تهم واضعي ومنفذي السياسات الإقتصادية على السواء.

وقد حرص المعهد على أن تتكامل موضوعات الدورات بما يجعلها أكثر إيجابية في تحقيق هدفها الرئيسي وهو رفع مستوى المهارات لدى الكوادر العاملة في الأجهزة النقدية والمالية لتمكينها من متابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية والإرتقاء بأدائها في كافة حقول التخصص الدقيقة في المجال المالي والنقدي والاقتصادي.

نظّم المعهد ست دورات تدريبية خلال عام 1995، استفاد منها 185 متدرباً من الدول الأعضاء، وبذلك ارتفع عدد الدورات التدريبية التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية عام 1995 إلى 43 دورة استفاد منها 1216 متدرباً.

دورة أساليب التحليل الاقتصادي

عقدت هذه الدورة في مقر الصندوق خلال الفترة من 3 - 26 يناير 1995، وهدفت إلى تقديم عرض مكثف لمفاهيم وأساليب تحليل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الخارجية، والترابط بين الحسابات الاقتصادية الكلية وكيفية استخدام أساليب التحليل الكمي. كما تضمنت الدورة السمات الأساسية لقاعدة البيانات اللازمة لقياس وتحليل الاقتصاد وعرض عناصر الحسابات القومية والمسح النقدي وإحصاءات المالية العامة وميزان المدفوعات، إلى جانب عرض أساليب وأدوات التحليل اللازمة لرسم السياسات واتخاذ القرارات بما في ذلك المفاهيم والمناهج الكمية.

ولقد استفاد من الدورة 31 متدرباً من 15 دولة عربية، تم اختيارهم من بين المرشحين العاملين في وزارات المال والاقتصاد والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، وقام بالتدريس في هذه الدورة خبراء معهد السياسات الاقتصادية.

نشاط التدريب

دورة إدارة القطاع الخارجي

عقدت هذه الدورة لمدة ثلاثة أسابيع فيما بين 11 و 30 مارس 1995 بمقر الصندوق، وهدفت إلى تقديم عرض مكثف لسياسات القطاع الخارجي بغرض توسيع وتعميق معرفة المشاركين بتلك السياسات في إطار التصحيح والنمو الإقتصادي. وتضمنت الدورة عدة موضوعات منها روابط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي وسياسات التجارة الخارجية في إطار التصحيح والنمو الاقتصادي، ونظم وسياسات أسعار الصرف في إطار التصحيح والنمو، وسياسات إدارة الدين العام الخارجي، وقضايا المدفوعات والتمويل الدولي والسياسات الهادفة إلى تحقيق توازن القطاع الخارجي.

واستفاد من الدورة 31 متدرباً من 16 دولة من بين العاملين في وزارات المال والاقتصاد والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وشارك بالتدريس فيها خبراء من معهد صندوق النقد العربي ومعهد صندوق النقد الدولي .

دورة الإحصاءات النقدية والمصرفية

عقدت هذه الدورة بمقر الصندوق لمدة أربعة أسابيع فيما بين 3 و 27 ابريل 1995، وهدفت إلى التعريف بقواعد وأساليب تجميع وتجهيز وتبويب وعرض الاحصاءات وفقاً لمنهجية دليل الاحصاءات النقدية والمصرفية الصادر عن صندوق النقد الدولي. وتضمنت الموضوعات التي تناولتها الدورة الإطار التحليلي للإحصاءات النقدية والمصرفية، وتصنيف الأدوات المالية، والتعديلات الفنية لميزانيات المؤسسات النقدية والمصرفية، والعلاقة بين الاحصاءات النقدية والمصرفية، واحصاءات السيولة الدولية، وإحصاءات المالية العامة وميزان المدفوعات وتدفقات الأموال، وذلك إلى جانب دراسة حالات البلدان العربية.

واستفاد من الدورة 33 متدرباً من 14 دولة من بين العاملين في البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المال والاقتصاد والمراكز الاحصائية في الدول الأعضاء. وشارك بالتدريس فيها خبراء من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي.

نشاط التدريب

دورة السياسات المالية والتنمية الاقتصادية

عقدت هذه الدورة بمقر الصندوق لمدة ثلاثة أسابيع بين 16 سبتمبر و 5 اكتوبر 1995، وقدمت استعراضاً مكثفاً لدور السياسات المالية في الاقتصاد الكلي في إطار التصحيح والتنمية ، وتضمنت عدداً من الموضوعات الرئيسية على رأسها سياسات الايرادات وأثرها على النشاط الاقتصادي، وسياسات النفقات العامة وأثرها على النشاط الاقتصادي، والسياسات المالية وأثرها على القطاع الخارجي ودورها في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، إلى جانب إدارة وتمويل مؤسسات القطاع العام وسياسات التخصيص وآثارها على النشاط الاقتصادي.

واستفاد من الدورة 33 متدرباً من 16 دولة من بين العاملين في وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، وقام بالتدريس فيها خبراء من معهد السياسات الاقتصادية.

دورة احصاءات ميزان المدفوعات

عقدت هذه الدورة خلال الفترة من 4 إلى 30 نوفمبر 1995 بمقر الصندوق، وهدفت إلى دراسة المفاهيم والمكوّنات الرئيسية لميزان المدفوعات وقواعد القيد والتصنيف وفقاً لمنهجية أحدث دليل لميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي.

واستفاد من الدورة 32 متدرباً من 15 دولة ، وقام بالتدريس والإشراف على التطبيقات العملية خبراء من معهد السياسات الاقتصادية وصندوق النقد الدولي.

دورة البرمجة والسياسة المالية

عقدت هذه الدورة خلال الفترة من 5 إلى 21 ديسمبر 1995، وشارك في تنظيمها معهد السياسات الاقتصاديةوصندوق النقد الدولي والأمانة العامة للشؤون الاقتصادية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

نشاط التدريب

واشتمل برنامج الدورة على البرمجة المالية في الاصلاح الاقتصادي، كما تناولت التحليل والتنبؤ النقدي والسياسات المالية والنقدية، إلى جانب تحليل ميزان المدفوعات والسياسات التجارية وسياسة الدين الخارجي، وتدريب المشاركين على إعداد برنامج مالي.

واستفاد من الدورة 25 متدرباً من دول مجلس التعاون الخليجي من العاملين في وزارات المالية والاقتصاد والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية. وشارك بالتدريس والإشراف على التطبيقات العملية خبراء من معهد السياسات الاقتصادية، بالإضافة إلى خبيرين من معهد صندوق النقد الدولي.

ورشة عمل: جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية

انطلاقاً من توجيهات السادة محافظي الصندوق خلال متابعتهم لنشاط معهد السياسات الاقتصادية واستحسانهم وتقديرهم لأهمية إتاحة الفرصة للمسؤولين والخبراء الذين لا تسمح طبيعة عملهم بحضور ندوات مطولة، نظم معهد السياسات الاقتصادية ورشة عمل خلال يومي 27 و 28 مايو 1995 حول جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية.

وركزت ورشة العمل على عدد من الموضوعات على رأسها التخصيص في إطار التنمية وتجربة التخصيص في كل من مصر وتونس، والمغرب. كما تناولت خبرة البنك الدولي مع عرض عام للتخصيص في البلدان العربية. وشارك في الورشة السادة وكلاء الوزارات ومن في مستواهم. كما شارك فيها معالي وزير الاقتصاد والتجارة في دولة الامارات ، ومعالي وزير إعاده هيكلة المؤسسات العامة في الجزائر. وتم إصدار وقائع الورشة في كتاب تضمن البحوث والمناقشات التي دارت خلالها.

الندوة السنوية المشتركة

في إطار نشاط الصندوق في تنظيم وعقد ندوة سنوية مشتركة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبالتعاون الفني مع صندوق النقد والبنك الدوليين حول موضوعات الساعة التي تهم واضعي ومنفذي السياسات الاقتصادية،

نشاط التدريب

وإدراكاً من المؤسستين الشقيقتين لما ينطوي عليه موضوع آثار اتفاقيات أورجواي على المصالح العربية، خصص الصندوقان الندوة السنوية المشتركة لعام 1995 والمنعقدة في الكويت خلال يومي 17 و 18 يناير لتناقش هذا الموضوع. وقد ركزت الندوة على دراسة نتائج إتفاقيات جولة أوروجواي وتحليل آثارها على الدول العربية، ثم تطرقت لهذه الآثار في مجال المنتجات الزراعية والتجارة الدولية في المنسوجات والملابس والخدمات.

وشارك في إعداد الأوراق خبراء من صندوق النقد العربي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وشارك في الندوة مسؤولون وخبراء من المؤسسات والمنظمات والمصارف العربية والدولية والجامعات والأسواق المالية. وتم إصدار وقائع الندوة في كتابين باللغتين العربية والانجليزية، جرى توزيعهما على نطاق واسع.

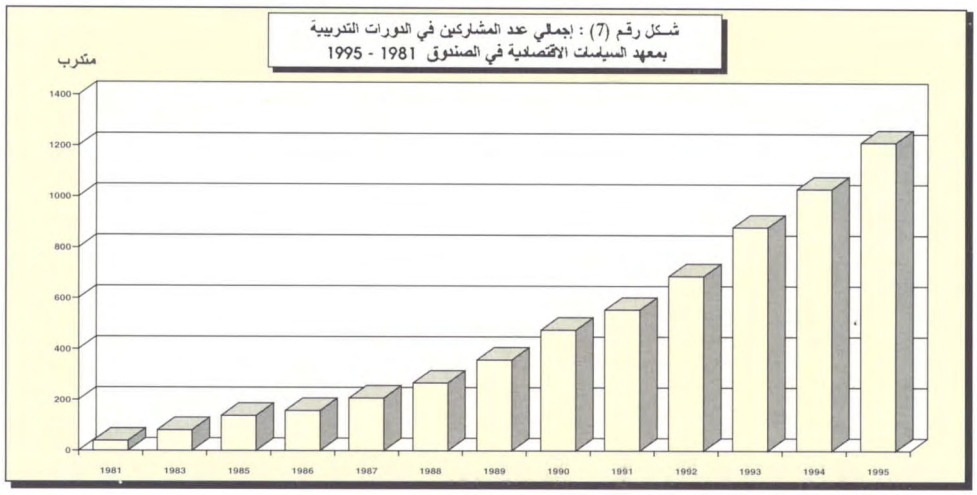

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

تابع الصندوق جهوده لتطوير وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية التي تجمعه بها اهتمامات مشتركة، بالصورة التي تساعده على تحقيق أهدافه وخدمة مصالح الدول الإعضاء. وفيما يلي ملخصا لأبرز الأنشطة التي قام بها الصندوق في هذا المجال.

مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية

يقوم الصندوق بدور الأمانة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وبوصفه الأمانة، واصل الصندوق القيام بالمهام المناطة به والتي شملت إعداد الدراسات والتقارير المطلوبة منه، وتنظيم الإجتماعات الدورية للمجلس ومكتبه الدائم، وكذلك اجتماعات لجنة الرقابة المصرفية المنبثقة عنه والمكونة من مدراء الرقابة المصرفية في الدول العربية.

وقد تولى الصندوق في هذا الصدد الإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عقد في مقر الصندوق بتاريخ 17يونيو 1995. كما تولى مهام التنظيم الفني والإداري لإجتماعات الدورة التاسعة عشرة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية التي عقدت في دمشق في 9سبتمبر 1995. وقدم الصندوق خلال هذه الدورة الصيغة الأوّلية من التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 1995، حيث أثنى المجلس على تقرير هذا العام والمستوى الذى وصل اليه مشيداً بالجهات المشاركة في إعداده. كما قدّم الصندوق أيضاً ورقة حول "دور المصارف في تطوير نشاط أسوق الأوراق المالية العربية".

وقد ناقشت الدورة بجانب ذلك، توصيات الإجتماع الرابع للجنة الرقابة المصرفية العربية. وفي هذا الصدد، وافق المجلس على توصية اللجنة حول متطلبات الرقابة الداخلية في المصارف مع إضافة أهمية وجود نظام كفؤ للتدقيق الداخلي في المصارف، والطلب من المدققين الخارجيين تقديم تقرير إلى البنوك المركزية حول مدى كفاية نظام التدقيق الداخلي في المصارف. كما وافق المجلس على توصية اللجنة المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وذلك بصورة استرشادية يتم تطبيقها وفقاً للظروف الخاصة لكل دولة.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

كما ناقشت الدورة تقرير ممثل الأمانة حول الإجتماع الثاني للمجاميع الإقليمية للرقابة المصرفية الذي عقد بدعوة من لجنة بازل للرقابة المصرفية في فيينا بتاريخ 1995/10/11، إضافة الى القضايا المقترح تضمينها في الخطاب العربي الموحد الذي يعد لأغراض الإجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

كذلك تولى الصندوق تنظيم الإجتماع الخامس للجنة الرقابة المصرفية الذي عقد بمقره خلال الفترة 21-22 نوفمبر 1995. ولقد ناقشت اللجنة أخر التطورات في مجال الرقابة المصرفية في الدول العربية التي قدمها أعضاء اللجنة. كما ناقشت اللجنة الورقة التجمعية حول أساليب الرقابة المصرفية في الدول العربية التي أعدتها الأمانة بالتعاون مع فريق العمل المشكل من بين أعضاء اللجنة. وانطلاقاً من أهمية الورقة كدليل مرجعي لأساليب الرقابة المتبعة في الدول العربية، أكدت اللجنة على أهمية تحديثها باستمرار بالإستناد إلى المعلومات التي يوفرها الأعضاء. وأخيراً ناقشت اللجنة ورقة العمل التي قدمتها الأمانة حول أسس تصنيف التسهيلات الإئتمانية وكيفية احتساب المخصصات اللازمة لها، وأوصت باعتمادها ليتم الإسترشاد بها حسب التشريعات المرعية في كل دولة مع إضافة التوصية باصدار توجيهات عامة ملزمة للمصارف بأن يتم تقييم محفظة التسهيلات الائتمانية من خلال لجان داخلية مستقلة عن الجهات التي تتخذ القرار الائتماني، وتحديد البيانات الدورية التي يتم طلبها من المصارف والتي تغطي التسهيلات والمخصصات، وأخيراً الطلب من مراجعي الحسابات الخارجيين تقديم تقرير عن فحصهم لمحفظة التسهيلات الإئتمانية يوضح مدى كفاية المخصصات التي تم تكوينها.

التعاون مع المنظمات العربية

يشارك الصندوق مع عدد من المنظمات العربية في إعداد التقرير الإقتصادي العربي الموحد الذي أصبح نموذجاً هاماً للتعاون المستمر والبناء بين الصندوق وهذه المنظمات التي تشمل الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

ولقد تضمن العمل في إنجاز التقرير إرسال الإستبيانات الإحصائية إلى الدول الأعضاء للحصول على البيانات منها، واستضافة الصندوق بمقره لممثلي الجهات الثلاث الأخرى المشاركة في اجتماعي تنسيق الإحصاءات المستخدمة في التقرير، ومناقشة ومراجعة المسودات الأولية لفصوله وأجزائه.

وأعقب ذلك اصدار الصندوق في مطلع أغسطس 1995 للصيغة الأولية محدودة التداول من التقرير وإرسالها للجهات المعنية في الدول العربية لإبداء ملاحظاتهم حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات قام الصندوق بإعداد الصيغة النهائية من التقرير في أواخر العام وتجهيزها للطباعة والتوزيع.

الإجتماع مع لجنة بازل

شارك الصندوق بوصفه أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ولجنة الرقابة المصرفية المنبثقة عنه، في الإجتماع الثالث بين لجنة بازل للرقابة المصرفية وممثلي المجاميع الإقليمية المختلفة للرقابة المصرفية الذي عقد في مقر بنك التسويات الدولي بمدينة بازل في 27 نوفمبر 1995. قدم رئيس لجنة بازل أثناء الإجتماع عرضاً عن الأعمال التي تقوم بها اللجنة في الوقت الحاضر في مجال الرقابة المصرفية والتي تشمل مراقبة تطبيق معيار كفاية رأس المال، والمقترحات المتعلقة بمخاطر السوق، وإرشادات التعامل بالمشتقات، بما في ذلك الأعمال الجارية بالتعاون مع الهيئة الدولية للسندات حول الإعلان والإفصاح عن البيانات، وأعمال اللجنة الثلاثية المكونة من ممثلي المصارف وشركات التأمين وهيئات الرقابة على السندات والمتعلقة بالمجاميع المالية. كما قدم ممثلو المجاميع عرضاً عن آخر التطورات في هذا المجال في الدول الأعضاء.

كما ناقش الإجتماع تعزيز التدريب في مجال الرقابة المصرفية والتنسيق ما بين المؤسسات الدولية القادرة على توفير التدريب من جهة والمجاميع الإقليمية من جهة أخرى. وأخيراً ناقش الإجتماع الإستعدادات الجارية لعقد الإجتماع الدولي التاسع لمدراء الرقابة والمزمع عقده في مدينة ستوكهولم خلال الفترة 11-14 يونيو 1996.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

المجلس الإقتصادي والإجتماعي

شارك الصندوق في اجتماعات المجلس الإقتصادي والإجتماعي في دورته الخامسة والخمسين المنعقدة خلال الفترة 13-16 مارس 1995، ودورته السادسة والخمسين المنعقدة خلال الفترة 13-11 سبتمبر 1995. وقد كان محور أعمال الدورة الخامسة والخمسين "آثار الجات على القطاعات الإقتصادية في الدول العربية"، وقدم الصندوق خلالها دراسة عن "نتائج جولة أوروجواى وآثارها على إقتصادات الدول العربية". وقد أوصى المجلس بإحالة الدراسة المقدمة من قبل الصندوق والدراسات المقدمة من قبل المنظمات العربية المتخصصة الأخرى الى الدول العربية لدراستها وإبداء ملاحظاتها حولها.

وكان محور الدورة السادسة والخمسين "رفع كفاءة التجارة العربية"، وبحث المجلس خلالها عددا من المسائل الهامة وفي مقدمتها تحرير التجارة العربية البينية، والتمويل وضمان الإئتمان والمعلومات ونقاط التجارة.

وقد عرض الصندوق على هذه الدورة المسودة الأولية للتقرير الاقتصادي الموحد لعام 1995، نيابة عن الجهات المساهمة في إعداده. كما قدم تقريراً عن نشاط الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة الذى كلف المجلس الإقتصادي والإجتماعي الصندوق في عام 1990 بإدارته. وأخيرا، أبلغ الصندوق المجلس بتوصيات الدورة التاسعة عشرة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

المنظمات الدولية

في إطار التعاون القائم بينه وبين **صندوق النقد الدولي والبنك الدولي**، عقد الصندوق عدداً من المقابلات مع المسؤولين في هاتين المؤسستين، وذلك على هامش اجتماعات اللجنة الإنتقالية ولجنة التنمية التي عُقدت في واشنطن في أبريل 1995، وعلى هامش الاجتماعات السنوية المشتركة للمؤسستين الدوليتين التي عُقدت في أكتوبر 1994. وجرى خلال تلك المقابلات بحث عدد من القضايا ذات الإهتمام المشترك شملت استعراض الأوضاع الإقتصادية في بعض الدول العربية، وسياسات وبرامج التصحيح التي يجرى تطبيقها في عدد من الدول الأعضاء في

الصندوق. كما شملت التعاون المستمر بين الصندوق وهاتين المؤسستين في مجال خدمات التدريب التي يتيحها الصندوق لأعضائه من خلال معهد السياسات الإقتصادية التابع له، وفي مجال الندوة السنوية المشتركة التي يتولى الصندوق تنظميها بالمشاركة مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادى والإجتماعي.

ويتعاون الصندوق مع **مؤسسة التمويل الدولية** في عدد من المجالات المرتبطة بتطوير الأسواق المالية العربية. وقد شمل التعاون في عام 1995 عقد مشاورات لمتابعة إنجاز قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية التي دخلت حيّز التنفيذ. كما شمل التعاون إنشاء شركة تقييم الملاءة الائتمانية بمشاركة شركة إيبكا، حيث تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الشركة من قبل الجهات الثلاث خلال شهر أكتوبر 1995.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

يولي الصندوق اهتماماً خاصاً للتعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية، ذلك أن تأسيس البرنامج كاحدى مؤسسات العمل العربي المشترك التي تتمتع بالشخصية القانونية الإعتبارية والذمة المالية المستقلة، جاء تتويجاً للجهود التي بذلها الصندوق منذ إنشاء البرنامج للمساهمة في تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

فلقد تولى الصندوق اعداد النظام الأساسي للبرنامج وقواعد واجراءات عمله. وتم ذلك في اطار من التشاور والتنسيق مع المؤسسات المالية العربية المهتمة بتنمية المبادلات التجارية العربية، بهدف زيادة الروابط الإقتصادية بين الدول العربية وتمهيد السبيل لإستنهاض القدرات الإقتصادية الكامنة فيها. وتمّ تتويج هذه الجهود بقيام البرنامج عام 1989 بعد أن صادق مجلس المحافظين على نظامه الأساسي.

ويساهم الصندوق بنصف رأسمال البرنامج البالغ خمسمائة مليون دولار أمريكي، مفسحاً المجال لمؤسسات التمويل العربية المشتركة والمؤسسات المالية والمصرفية العربية والدولية والمشتركة للإسهام بالنصف المتبقي من رأس المال. وتجسد المساهمة الكبيرة للصندوق في رأسمال البرنامج الأهمية التي يعلقها عليه، وحرصه على تمكينه من الإنطلاق من قاعدة قوية تساعده على تحقيق أهدافه في تنمية المبادلات التجارية العربية. ويتولى مدير عام الصندوق مهام الرئيس التنفيذي رئيس مجلس ادارة البرنامج، كما يشارك اربعة من أعضاء مجلس ادارة الصندوق في مجلس ادارته.

وبالإضافة إلى ما سبق، يقدم الصندوق للبرنامج مجموعة متنوعة من الخدمات لمساعدته في تسيير أعماله مقابل رسوم متفق عليها، وذلك تأسيساً على مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها بين الجانبين في أبريل 1990 بغرض تنظيم التعاون بينهما. ولقد غطت الخدمات التي وفرها الصندوق للبرنامج خلال عام 1995 المجالات الخاصة بالشؤون الفنية والقانونية والتدقيق الداخلي وخدمات مكتبة الصندوق، بالإضافة إلى إدارة المحفظة الإستثمارية لأمواله.

ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تعزيز التجارة العربية البينية والقدرة التنافسية للمصدر العربي من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة وتوفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والمتعاملين فيها والإمكانات الكامنة في الأسواق العربية وفرص تطويرها والإستفادة منها.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض، حيث يقدّم البرنامج خطوط ائتمان لهذه الوكالات من أجل إعادة تمويل الائتمان الذي تقدمه للصادرات والواردات. ولقد تم خلال العام تسمية ثمانية عشر وكالة وطنية جديدة في خمس دول عربية ليبلغ عدد الوكالات الوطنية 54 وكالة في ثمانية عشرة دولة عربية.

ولقد وافق البرنامج خلال العام على منح 33 خط ائتمان بلغت قيمتها الإجمالية قرابة 120 مليون دولار أمريكي. وتم التوقيع على 22 إتفاقية خطوط ائتمان بلغت قيمتها الإجمالية 86 مليون دولار أمريكي. وبذلك بلغ عدد خطوط الإئتمان التي وافق عليها البرنامج منذ بدء نشاطه وحتى نهاية العام 163 خط ائتمان بقيمة إجمالية بلغت حوالي 513 مليون دولار أمريكي. كما تم، خلال تلك الفترة، إبرام 78 اتفاقية خط ائتمان بلغت قيمتها الإجمالية 267 مليون دولار أمريكي.

ومن جانب آخر، فإنه وفي إطار شبكة معلومات التجارة العربية التي أنشأها البرنامج بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولية، وضع البرنامج خطة مسرعة تهدف إلى ربط عدد محدود من نقاط الإرتباط المختارة في الدول العربية مع المركز الرئيسي للشبكة في مقر البرنامج. وضمن هذه الخطة، تم خلال العام، ربط سبع نقاط ارتباط وهي مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، وغرفة تجارة وصناعة دبي، ومركز النهوض بالصادرات التونسية، ونقطة التجارة الدولية المصرية، والبنك المصري لتنمية الصادرات، ومصرف الإعتماد اللبناني، ومجلس البحرين للترويج والتسويق. ونظم البرنامج لممثلي نقاط الإرتباط دورة تدريبية تمهيداً لبدء التعامل بين الشبكة وهذه النقاط.

النشرات والتقارير الدورية والدراسات

أضاف الصندوق خلال العام نشرتين جديدتين إلى قائمة النشرات والدوريات والدراسات التي يصدرها والتي يهدف من ورائها إلى زيادة الوعي بالقضايا الإقتصادية الراهنة والتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية. وفيما يلي ملخصاً للنشرات والتقارير الدورية والدراسات التي أصدرها الصندوق خلال العام.

التقرير الإقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الإقتصادي العربي الموحد، كما يضطلع بجانب ذلك بمهام تحرير التقرير وإخراجه. ولقد شارك الصندوق في التقرير الإقتصادي لعام 1995 باعداد الفصول المتعلقة بالتطورات الإقتصادية الدولية، والتطورات المالية والنقدية والمصرفية، والتجارة الخارجية والمدفوعات والدين العام الخارجي.

النشرة الفصلية لقاعدة بيانات الأسواق المالية

مع انطلاقة قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية، بدأ الصندوق خلال العام باصدار النشرة الفصلية لهذه القاعدة. وتغطي النشرة نشاط الأسواق المالية العربية المشاركة في القاعدة وأدائها. وتتضمن النشرة تحليلاً للتطورات في مؤشرات أداء هذه الأسواق وكذلك مؤشر الصندوق لهذه الأسواق ومقارنة ذلك مع مؤشرات أداء الأسواق المالية الناشئة والأسواق المالية في الدول الصناعية. كما تتضمن فصلاً خاصاً عن أحد الأسواق المالية المشاركة يتناول نشأته وتطوره بما في ذلك المعلومات التي تتعلق باجراءات الإستثمار في الأوراق المتداولة فيه لتكون بمثابة دليل المستثمرين. ولقد تناول العدد الأول سوق عمان المالي، وتناول العدد الثاني سوق البحرين للأوراق المالية، وتناول العدد الثالث بورصة الأوراق المالية بتونس. ومن المتوقع أن يتناول العدد الرابع سوق مسقط للأوراق المالية.

النشرات والتقارير الدورية والدراسات

النشرة الإقتصادية

أصدر الصندوق خلال العام العدد الأول من النشرة الإقتصادية، وهي نشرة فصلية اقتصادية تهدف إلى التعريف بنشاطات الصندوق وإنجازاته، واستعراض القضايا الإقتصادية الراهنة ذات الأهمية التي ترتبط باهتمامات الصندوق وأهدافه. ويأمل الصندوق من وراء إصدار هذه النشرة وتعميمها على القراء في الدول العربية إلى زيادة الوعي بهذه القضايا وتسهيل متابعة الأحوال الإقتصادية الراهنة والسياسات التي تنتهجها الدول العربية على الصعيد المالي والإقتصادي.

النشرات الإحصائية

يصدر الصندوق عدداً من النشرات الإحصائية تتضمن بيانات اقتصادية عن الدول العربية في سلاسل زمنية لتمكين الباحثين والمهتمين من متابعة التطورات في الإقتصادات العربية. وتشمل هذه النشرات :

- الحسابات القومية للدول العربية.
- النقد والإئتمان في الدول العربية.
- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية.
- موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية.
- التجارة الخارجية للدول العربية.
- الدول العربية: مؤشرات اقتصادية.

الدراسات حول الآثار المتوقعة لإتفاقية الجات على الإقتصادات العربية

في إطار متابعة الصندوق للتطورات الدولية والإقليمية عن كثب ودراسة آثارها على الإقتصادات العربية بما يسهم في تنسيق مواقف الدول الأعضاء لحماية مصالحها المشتركة، أعد الصندوق خلال العام دراستين حول نتائج جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار الجات، التي اختتمت أعمالها في نهاية عام 1994، وآثارها على اقتصادات الدول العربية. قدم الصندوق الدراسة الأولى بعنوان "آثار دورة أوروجواي على البلاد العربية" في الندوة السنوية المشتركة لعام

1995 التي كان موضوعها "آثار اتفاقية الجات على البلاد العربية". ولقد أتت هذه الندوة ضمن سلسلة الندوات السنوية المشتركة التي يشترك الصندوق في تنظيمها مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي بالتعاون الفني مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

وقدّم الصندوق الدراسة الثانية بعنوان "نتائج جولة أوروجواي وآثارها على اقتصادات الدول العربية" إلى المجلس الإقتصادي والإجتماعي في دورته العادية الخامسة والخمسين المنعقدة في مارس 1995. وقد تضمنت هذه الدراسة الدور الذي يمكن للصندوق القيام به للمساهمة في تعظيم استفادة الدول العربية من المشاركة في النظام التجاري متعدد الأطراف بما يحقق لها الإستغلال الأفضل للفرص التجارية المتاحة في هذا النظام من جهة، وتقليل الأعباء الإنتقالية المترتبة على تصحيح سياساتها التجارية بما ينسجم مع اتفاقيات جولة أوروجواي، من جهة أخرى.

الدراسة حول دور المصارف في تطوير نشاط أسواق الأوراق المالية في الدول العربية

قدم الصندوق هذه الدراسة إلى ندوة "أسواق رأس المال العربية - الفرص والتحديات" التي نظمها الصندوق في شهر نوفمبر بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية) واتحاد المصارف العربية.

ناقشت الورقة الدور الذي يمكن للمصارف في الدول العربية أن تلعبه في تفعيل نشاط أسواق الأوراق المالية فيها، مركزة في ذلك على الوساطة في هذه الأسواق، وهو أحد الجوانب المؤسسية التي لا تزال تفتقر إليه هذه الأسواق. وفي مناقشتها لهذا الموضوع، استعرضت الورقة أنشطة الوساطة الحالية في أسواق الأوراق المالية في الدول العربية والأجهزة التي تقوم بها، وطبيعة خدمات هذه الأجهزة والعوائق التي تواجهها. وسعت الورقة إلى إبراز المعطيات التي تؤهل المصارف للمساهمة في هذا المجال. وإستناداً إلى ذلك، أوردت الورقة تصوراً للدور الذي يمكن للمصارف الاضطلاع به في مجال الوساطة في أسواق الأوراق المالية، مع بعض التوصيات العامة حول تطوير دور المصارف في هذا المجال.

الوضع المالي للصندوق

تعكس البيانات المالية الختامية المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 1995 ونتائج اعماله وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. ويبيّن الملخص أدناه مكونات صافي الموجودات، ومصادر وتخصيصات الموارد، ونتائج الأعمال للسنة.

المركـــز المالـــــي

صافي الموجودات

ارتفع مجموع صافي موجودات الصندوق، والذي يشمل رأس المال والإحتياطيات، إلى 571,515 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1995 مقارنة بمبلغ 548,963 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1994، أي بزيادة مقدارها 22,552 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 4.11 في المائة. ويبين الشكل رقم (8) أدناه تطور صافي الموجودات لفترة الخمس سنوات (1991-1995)، أما الشكل رقم (9) فيوضح مكونات صافي الموجودات كما في نهاية عام 1995.

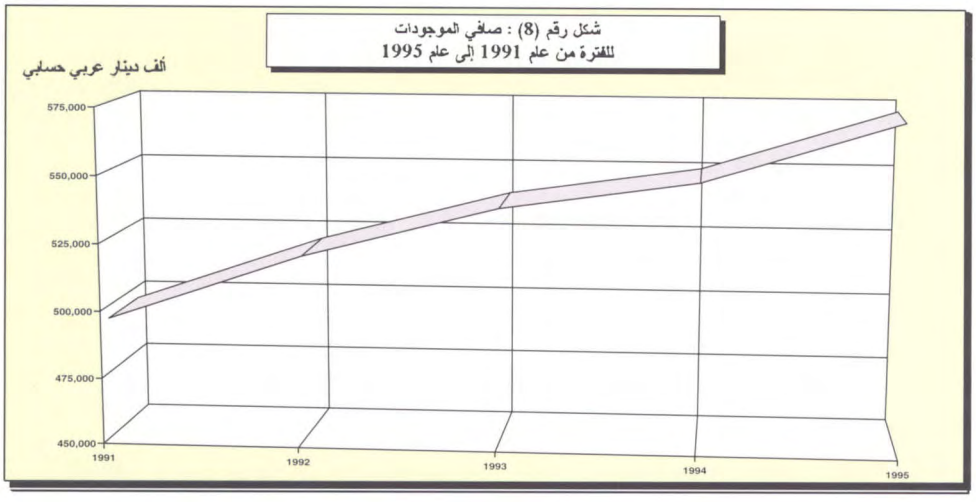

الوضع المالي للصندوق

شكل رقم (9) : مكونات صافي الموجودات كما في 1995/12/31

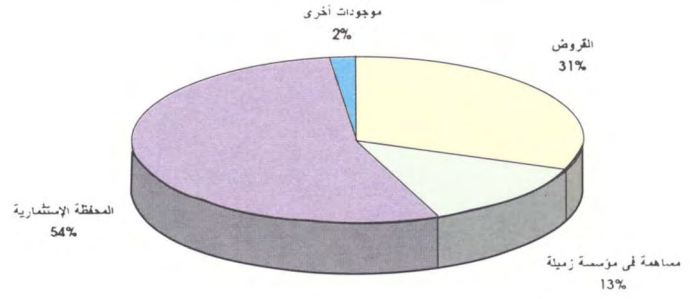

وقد تم توظيف صافي موجودات الصندوق كما يلي:

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 1995، مبلغ 177,562 ألف دينار عربي حسابي، وتمثل 31 في المائة من صافي الموجودات، في حين بلغ هذا الرصيد 167,985 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1994، وما نسبته 31 في المائة أيضاً من صافي الموجودات في ذلك التاريخ.

وقد بلغ التزام الصندوق من القروض، والذي يمثل أرصدة القروض القائمة مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة، 211,728 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1995، ويعادل ذلك 66 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل، في حين ان الالتزام في نهاية عام 1994 بلغ 203,450 ألف دينار عربي حسابي، وما نسبته 64 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل.

الوضع المالي للصندوق

قدّم الصندوق خلال عام 1995 قروضاً للدول الأعضاء بمبلغ 25,615 ألف دينار عربي حسابي، وبلغ بذلك مجموع القروض المقدمة للدول الأعضاء 672,385 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 1995، مقارنة بمجموع بلغ 646,770 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 1994.

المحفظة الاستثمارية

بلغ مجمل المحفظة الاستثمارية الخاصة بالصندوق 307,988 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1995، ويمثل ذلك 54 في المائة من صافي الموجودات. وفي نهاية عام 1994 كان مجمل المحفظة الاستثمارية الخاصة بالصندوق 297,458 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته أيضاً 54 في المائة من صافي الموجودات. ويبين الشكل رقم (10) ادناه ارصدة المحفظة الإستثمارية الخاصة بالصندوق لفترة الخمس سنوات (1991-1995).

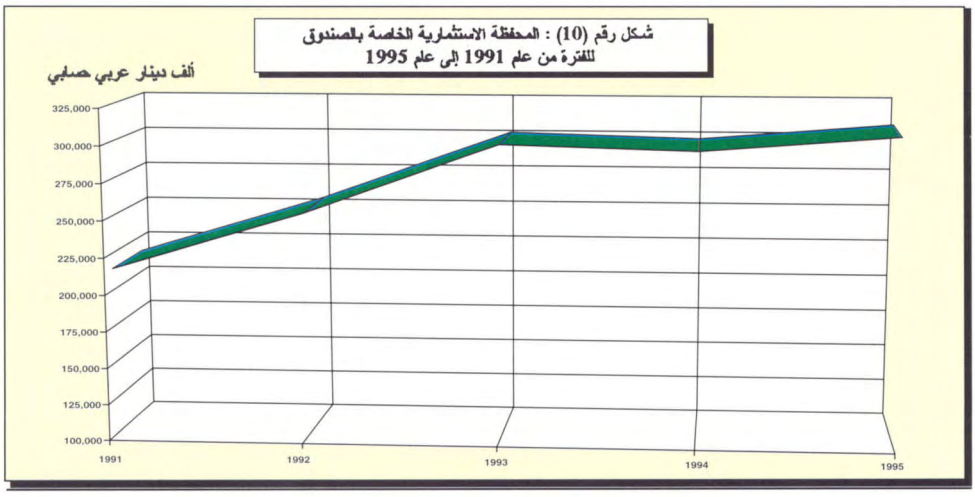

الوضع المالي للصندوق

المساهمة في مؤسسة زميلة

صدر قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1989 بمساهمة الصندوق في رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي، تمثل 50 في المائة من رأسمال البرنامج المصرَّح به والمطروح للاكتتاب. علماً بأن هذه المساهمة تشكل حوالي 55 في المائة من رأسمال البرنامج المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في نهاية عام 1995.

وقد بلغت قيمة هذه المساهمة في نهاية عام 1995 حوالي 336 مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل 75,261 ألف دينار عربي حسابي، تمثل 13 في المائة من صافي الموجودات. أما في نهاية عام 1994 فقد بلغت حوالي 321 مليون دولار أمريكي، وبما يعادل 73,256 ألف دينار عربي حسابي، وما نسبتة أيضاً 13 في المائة من صافي الموجودات.

أصول أخرى

بلغ صافي الموجودات الأخرى 10,704 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1995، ويمثل ما نسبته 2 في المائة من صافي الموجودات، بينما في نهاية عام 1994 بلغ صافي الموجودات الأخرى ما قيمته 10,264 ألف دينار عربي حسابي، وبنفس النسبة من صافي الموجودات. ويشمل صافي الموجودات الاخرى ودائع الصندوق بالعملات الوطنية لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء، والموجودات الثابتة، والحسابات المدينة الأخرى بعد طرح أرصدة الحسابات الدائنة.

موارد الصندوق

تتكوَّن موارد الصندوق من رأس المال المدفوع والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين، وذلك طبقاً للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الصندوق.

ويشكل رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل مصدر التمويل للقروض التي تقدَّم إلى الدول الأعضاء. وتحدد مساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع مدى وحجم استفادتها من القروض، بالاضافة الى القوة التصويتية لها.

الوضع المالي للصندوق

رأس المـــال

بموجب قـرار مـجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقـرر أن يكون رأس المال المكتـتب بـه والواجب دفـعـه 326,000 ألف دينار عـربي حـسـابي. وقـد بلغ الجـزء المدفوع من رأس المال 323,840 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1995، منه 318,514 ألف دينار عـربي حسابي بعـملات قـابلة للتـحـويل، و 5,326 ألف دينار عربي حسابي بالعملات الوطنية المودعة لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء. أما الجزء غـيـر المدفـوع والبـالغ 2,160 ألف دينار عـربي حـسـابي، والذي يمثل حـصـة فلسطين في رأس المال، فقد تقرر تأجيل المطالبـة بـه وفـقـاً لقرار مـجلس المحافظين رقـم (7) لسنة 1978.

وتجدر الإشـارة إلى أن نسـبـة رأس المال المدفـوع إلى رأس المال المكتـتب بـه والواجب دفعه تعادل حوالي 99 في المائة، كما وأن نسبته إلى مـجموع حقوق المساهمين تعادل حوالي 57 في المائة، كما في نهاية عام 1995.

الاحتياطيـــات

تشمل الاحتـيـاطيات، الاحتـيـاطي العام واحتـيـاطي الطوارىء وفـروقات تقـيـيم عـملة مـسـاهـمـة الصندوق في مـؤسـسـة زمـيـلة. وقـد بلغت الاحـتـيـاطيـات مـا مـجـمـوعـه 247,675 ألف دينار عـربي حسابي في نهاية عام 1995، بالمقارنة مع 225,123 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1994، وبمعدل نمو قدره 10 في المائة.

وقد بلغ رصيد الاحتياطي العام 197,519 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 62 في المائة من رأس المال المدفـوع بـعـملات قـابلة للتـحـويل في نهـايـة عـام 1995، بينما بلغ في نهاية عام 1994 ما قيمته 178,678 ألف دينار عربي حسابي ، أو ما نسبته 56 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل.

وبموجب قرار مـجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989، تمَّ تكوين احتـيـاطي طوارىء بغرض اسـتـخـدامـه لمقابلة أية خسائر غـيـر مـتـوقعة مستقـبـلاً، وذلك بتـحـويل مـبلغ 25,000 ألف دينار عـربي حسابي من الاحتـيـاطي العام، على أن يحـوَّل إليـه مـبـلـغ 5,000 ألف دينار عـربي حـسـابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنوياً أيهـمـا

أكبر، إلى أن يصل رصيده إلى 25 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارىء 60,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 19 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل في نهاية عام 1995، بينما كان رصيده في نهاية عام 1994 يبلغ 55,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 17 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل.

أما فروقات تحويل عملة المساهمة في مؤسسة زميلة، فقد بلغت رصيداً مديناً قدره 9,844 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1995، بينما سجلت في نهاية عام 1994 رصيداً مديناً قدره 8,555 ألف دينار عربي حسابي.

شكل رقم (11) : رأس المال المدفوع والاحتياطيات

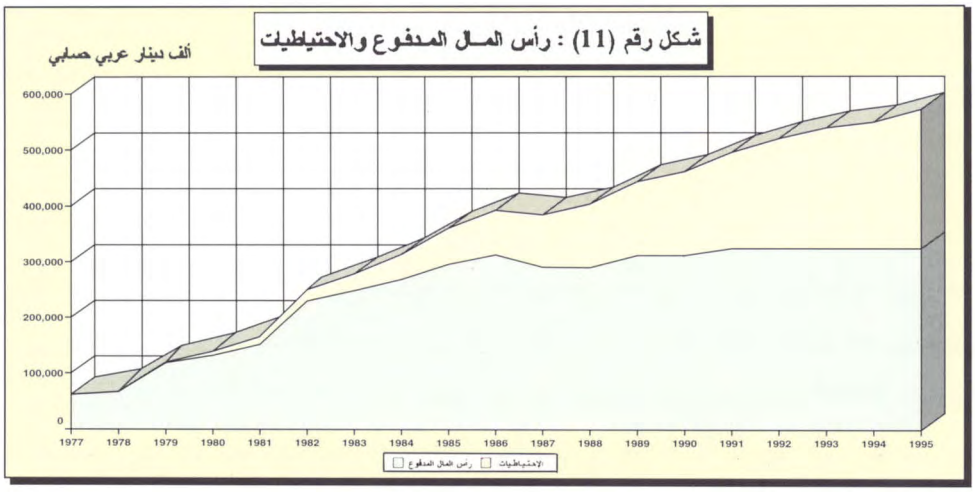

نتائج أعمال السنة

الدخـــــل

بلغ إجمالي دخل الصندوق 27,469 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1995، مقارنةً بمبلغ 18,156 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. ويشتمل إجمالي الدخل لسنة 1995 على فوائد ورسوم قروض بمبلغ 4,266 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 15 في المائة،

وفوائد ودائع وإيرادات استثمارات بمبلغ 17,752 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 65 في المائة، ونتائج المساهمة في مؤسسة زميلة بمبلغ 4,895 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 18 في المائة، وإيرادات أخرى بمبلغ 556 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 2 في المائة. ويبين الشكل رقم (12) ادناه مكونات إجمالي الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1995.

شكل رقم (12) : مكونات إجمالي الدخل لعام 1995

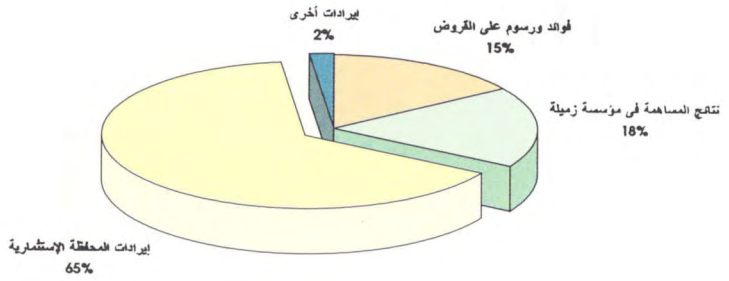

الانفـــــاق

بلغ إجمالي الانفاق متضمناً فروقات تحويل العملة 3,628 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1995، مقارنةً بمبلغ 3,402 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبزيادة قدرها 226 الف دينار عربي حسابي وبنسبة 7 في المائة.

صافـي الدخـل

بلغ صافي الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1995 ، مبلغ 23,841 ألف دينار عربي حسابي في حين بلغ 14,754 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، أي بزيادة مقدارها 9,087 ألف دينار عربي حسابي، وبنسبة

62 في المائة. وقد تمّ تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حـ
الدخل للسنة إلى احتياطي الطوارىء، والمتبقي وقدره 18,841 أ
حسابي، تم تحويله إلى الاحتياطي العام.

تقرير مراقبي الحسابات

بسم الله الرحمن الرحيم

ارنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٣٦
الطابق ١١
بناية بنك الاتحاد الوطني
شارع السلام
ابوظبي - الامارات العربية المتحدة

هاتف : ٧٢٢٢٢٤
تلكس : ٢٢٦٧٢
فاكس : ٧٢٢٩٦٨

تقرير مراقبي الحسابات
للسادة اعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لصندوق النقد العربي المبينة على الصفحات من 2 الى 11 . ان اعداد هذه البيانات المالية هي من مسؤولية ادارة الصندوق وان مسؤوليتنا هي ابداء رأي مستقل حول البيانات المالية استنادا الى اعمال التدقيق التي قمنا بها .

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب تخطيط وتنفيذ اعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بان البيانات المالية خالية من اخطاء مادية . تشتمل اجراءات التدقيق على فحص الادلة المؤيدة للمبالغ والافصاحات التي تتضمنها البيانات المالية على اساس العينة ، ويشتمل التدقيق ايضا على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة ، والتقديرات الهامة التي تجريها الادارة ، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية ككل . وباعتقادنا ان الاجراءات التي قمنا بها توفر اساسا معقولا يمكننا من ابداء رأينا حول البيانات المالية .

في رأينا ان البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للصندوق كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1995 وعن نتائج اعماله والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ .

ونؤكد ايضا انه في رأينا ان الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة ، وان البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات ، وان المصروفات الادارية الفعلية مطابقة لاحكام القواعد المالية المعمول بها في الصندوق وللحدود المرسومة لها في الميزانية الادارية . لقد حصلنا على جميع المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لاغراض تدقيقنا . وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الصندوق او مركزه المالي .

ارنست ويونغ

5 آذار (مارس) 1996
ابوظبي

صفحه 1

تقرير مراقبي الحسابات

صندوق النقد العربي
الميزانية العمومية
31 كانون الاول (ديسمبر) 1995

	ايضاح	1995 الف دينار عربي حسابي	1994 الف دينار عربي حسابي
الموجودات			
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك		2,550	2,426
حساب الحائزين الاخرين لدى صندوق النقد الدولي		19,838	26
ودائع لدى البنوك	3	191,443	2,426
سندات واوراق مالية للتداول	4	97,854	2,908
سندات واوراق مالية للاستثمار	5	15,364	38,051
ودائع لدى البنوك المركزية	6	5,326	2,283
قروض للدول الاعضاء	7	177,562	5,326
مساهمة في مؤسسة زميلة	8	75,261	167,985
فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى		87,071	73,256
موجودات ثابتة		951	76,095
			1,409
		673,220	630,665
رأس المال والاحتياطيات والمطلوبات			
رأس المال المصرح به		600,000	600,000
رأس المال المدفوع			
احتياطيات			
رأس المال المدفوع والاحتياطيات	9	323,840	323,840
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	10	247,675	225,123
		571,515	548,963
حسابات دائنة ومطلوبات اخرى	11	19,061	9,136
	12	82,644	72,566
		101,705	81,702
		673,220	630,665

د. جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الادارة

تشكل الايضاحات من 1 الى 15 المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية.

صندوق النقد العربي
بياني الدخل والانفاق والتخصيصات
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1995

	ايضاح	1995 الف دينار عربي حسابي	1994 الف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد مقبوضة على الودائع		12,699	11,342
فوائد مدفوعة على الودائع		(914)	(618)
		11,785	10,724
فوائد ورسوم على القروض للدول الاعضاء		4,266	3,720
ايرادات محفظة السندات والاوراق المالية		5,967	612
ارباح من المساهمة في مؤسسة زميلة	7	4,895	2,296
ايرادات اخرى		556	804
		27,469	18,156
الانفاق			
مصروفات ادارية وعمومية		2,935	2,478
مصروفات معونة فنية		163	154
استهلاك الموجودات الثابتة		521	527
فروقات تحويل عملة		9	243
		3,628	3,402
صافي الدخل للسنة		23,841	14,754
التخصيصات المقترحة :			
محول الى احتياطي طوارىء	10	5,000	5,000
محول الى الاحتياطي العام	10	18,841	9,754
		23,841	14,754

تشكل الايضاحات من 1 الى 15 المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية .

تقرير مراقبي الحسابات

صندوق النقد العربي
بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1995

	ايضاح	1995 الف دينار عربي حسابي	1994 الف دينار عربي حسابي
نشاطات العمليات :			
صافي الدخل للسنة		23,841	14,754
بنود لا تتطلب استخدام الاموال :			
استهلاك موجودات ثابتة		521	527
نتائج المساهمة في مؤسسة زميلة		(4,895)	(2,296)
اعادة تقييم سندات واوراق مالية للتداول		(2,829)	2,799
مجموع الدخل من العمليات		16,638	15,784
الزيادة والنقص في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات :			
سحوبات على القروض		(26,914)	(39,275)
اقساط قروض مسددة		17,337	22,421
زيادة في حسابات دائنة ومطلوبات اخرى		10,078	8,964
زيادة في فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى		(10,976)	(8,646)
(زيادة) نقص في السندات والاوراق المالية للتداول		(56,974)	644
صافي النقد المستخدم في نشاطات العمليات		(50,811)	(108)
نشاطات الاستثمار :			
شراء موجودات ثابتة		(63)	(12)
مبالغ محصلة من نتائج المساهمة في مؤسسة زميلة		1,601	–
زيادة في السندات والاوراق المالية للاستثمار		(12,001)	–
زيادة في قروض مشتركة		(1,080)	(1,070)
صافي النقد المستخدم في نشاطات الاستثمار		(11,543)	(1,082)
نشاطات التمويل :			
زيادة (نقص) في ودائع من المؤسسات النقدية والمالية		9,925	(11,120)
صافي النقد من (المستخدم في) نشاطات التمويل		9,925	(11,120)
صافي الانخفاض في النقد والبنود المماثلة		(52,429)	(12,310)
ارصدة النقد والبنود المماثلة في بداية السنة		266,260	278,570
ارصدة النقد والبنود المماثلة في نهاية السنة	14	213,831	266,260

تشكل الايضاحات من 1 الى 15 المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية .

تقرير مراقبي الحسابات

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الاول (ديسمبر) 1995

1 نشاط الصندوق

أنشىء صندوق النقد العربي بموجب الاتفاقية المبرمة في 27 نيسان (ابريل) 1976 من قبل 21 دولة عربية رغبة منها في ارساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية وتنمية المبادلات التجارية فيما بينها . ويقوم الصندوق بصورة رئيسية بتقديم قروض للدول الاعضاء من اجل تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها . ان مقر الصندوق كائن في مدينة ابوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة .

2 السياسات المحاسبية الهامة

(أ) العرف المحاسبي
تعد البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة الفعلية . بمقتضى اتفاقية الصندوق اعدت هذه البيانات بالدينار العربي الحسابي ، الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي .

(ب) مؤسسة زميلة
يمتلك الصندوق استثماراً طويل الاجل في راس المال الذي يتمتع بحق التصويت في مؤسسة زميلة ويؤثر عليها بصورة هامة . تتضمن البيانات المالية حصة مناسبة من نتائج المؤسسة الزميلة والاحتياطيات غير الموزعة على اساس حساباتهم المدققة .

(ج) محفظة السندات والاوراق المالية
تقيم السندات والاوراق المالية لغرض التداول على اساس اجمالي القيمة في السوق او التكلفة ايهما اقل .

اما السندات والاوراق المالية لغرض الاستثمار فيتم تقييمها بسعر التكلفة معدلة باستهلاك العلاوة او الخصم على مدى فترة الاستحقاق .

(د) العملات الاجنبية
تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الاجنبية وفقا لاسعار الصرف السائدة في وقت اجراء المعاملة . تحول ارصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الاجنبية في نهاية السنة المالية الى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقا لاسعار التحويل الصادرة من صندوق النقد الدولي ، كذلك يتم تقييم العقود الآجلة بالعملات الاجنبية المبرمة لتغطية الموجودات باسعار الصرف السائدة في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها ، وتدرج الارباح او الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل والانفاق .

يتم معالجة الفروقات الناتجة عن اعادة تحويل حصة الصندوق في مؤسسة زميلة ، وفقا لاسعار الصرف كما في نهاية السنة ، من خلال الاحتياطيات .

تسجل الموجودات الثابتة باسعار الصرف السائدة عند اقتنائها .

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية (تتمه)
31 كانون الاول (ديسمبر) 1995

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمه)

(هـ) استهلاك الموجودات الثابتة
تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على اقساط سنوية متساوية خلال فترة استخدامها المتوقعة .

(و) معاشات التقاعد ومكافاة نهاية الخدمة
يحمل بيان الدخل والانفاق بمساهمات التقاعد التي تحتسب وفقا لنظام تقاعد العاملين . اما بالنسبة للعاملين غير المشمولين بنظام التقاعد فيؤخذ مخصص للمبالغ الواجبة الدفع لهم عند انتهاء خدماتهم وتحتسب هذه المبالغ وفقا للانظمة واللوائح المعمول بها في الصندوق .
لا تتضمن البيانات المالية موجودات نظام التقاعد والدخل الناتج عن ذلك والمطلوبات المقابلة لها .

(ز) احتساب الايرادات
يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على اساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبا مع الفترة الزمنية المتعلقة بها . وتعلق الفوائد على القروض للدول المتأخرة بالدفع لاكثر من سنة والفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات اقساط القروض وفوائدها وتسجل في حساب الايرادات عند تحصيلها .

(ح) النقد والبنود المماثلة
لاغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المماثلة للنقد ، حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وحساب الحائزين الاخرين لدى صندوق النقد الدولي وودائع لدى البنوك والتي تستحق خلال ستة اشهر من تاريخ الميزانية العمومية .

3 سندات واوراق مالية للتداول

	1995 الف دينار عربي حسابي	1994 الف دينار عربي حسابي
سندات واوراق مالية للتداول	97,854	40,880
مخصص تقييم السندات والاوراق المالية	-	(2,829)
	97,854	38,051

بلغت القيمة السوقية للسندات والاوراق المالية للتداول 99,808 الف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1995 (1994 : 38,051 الف دينار عربي حسابي) .

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية (تتمه)
31 كانون الاول (ديسمبر) 1995

4 سندات واوراق مالية للاستثمار

	1995 الف دينار عربي حسابي	1994 الف دينار عربي حسابي
سندات واوراق مالية للاستثمار	12,001	-
قروض مشتركة	3,363	2,283
	15,364	2,283

بلغت القيمة السوقية للسندات والاوراق المالية للاستثمار 12,791 الف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 1995 (1994 : لا شئ) .

5 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع مجموع المبالغ التي دفعتها الدول الاعضاء كحصتها من رأس المال بالعملات الوطنية وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة (14) من اتفاقية الصندوق .

6 قروض للدول الاعضاء

	1995 الف دينار عربي حسابي	1994 الف دينار عربي حسابي
قروض مقررة منذ بداية الصندوق	672,385	646,770
قروض غير مسحوبة	(34,166)	(35,465)
اقساط قروض مسددة	(460,657)	(443,320)
رصيد 31 كانون الاول (ديسمبر)	177,562	167,985

تتضمن القروض للدول الاعضاء اقساط قروض مستحقة وغير مستلمة كما في تاريخ الميزانية العمومية تبلغ 95,380 الف دينارعربي حسابي (1994: 94,874 الف دينار عربي حسابي) . وفي هذا الصدد تم اصدار قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 1995 بتمديد تعليق عضوية بعض الدول المعنية لحين تمكنها من التوصل الى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلة المتأخرات .

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية (تتمه)
31 كانون الاول (ديسمبر) 1995

7 مساهمة في مؤسسة زميلة

يتضمن هذا البند مساهمة الصندوق بـ 250 مليون دولار امريكي ، اي مانسبته 50٪ من راسمال برنامج تمويل التجارة العربية المصرح به والمطروح للاكتتاب .

هذا ونتيجة لعدم الاكتتاب بكامل راس المال المصرح به ، فقد بلغت مساهمة الصندوق كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1995 ، ما نسبته 55٪ من قيمة راسمال البرنامج المكتتب به والمدفوع بالكامل .

وتعتبر الزيادة في نسبة المساهمة بتاريخ الميزانية العمومية مؤقتة الى حين الاكتتاب الكامل في رأسمال البرنامج المصرح به . ومن المتوقع ان يتم ذلك برسملة جزء من الاحتياطي العام لتغطية راس المال المصرح به بالكامل .

8 فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى

يتضمن هذا البند رصيد فوائد مستحقة على القروض للدول الاعضاء لم تسجل في حساب الايرادات تبلغ 75,556 الف دينار عربي حسابي (1994: 66,559 الف دينار عربي حسابي) وذلك وفقا للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق والمشار اليها في الايضاح 2 (ز) .

9 رأس المال المدفوع

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989 ، تقرر ان يكون رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه 326 مليون دينار عربي حسابي .

	1995 الف دينار عربي حسابي	1994 الف دينار عربي حسابي
رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه	326,000	326,000
رأس المال غير المدفوع	(2,160)	(2,160)
رأس المال المدفوع	323,840	323,840

تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها في رأسمال الصندوق المقرر دفعه وذلك بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 .

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية (تتمه)
31 كانون الاول (ديسمبر) 1995

10 الاحتياطيات

	عام	طوارىء	فروقات تقييم	اجمالي
	الف دينار عربي حسابي	الف دينار عربي حسابي	الف دينار عربي حسابي	الف دينار عربي حسابي
الرصيد في اول السنة	178,678	55,000	(8,555)	225,123
تحويل من صافي الدخل للسنة	18,841	5,000	–	23,841
فروقات تقييم مساهمة الصندوق في مؤسسة زميلة	–	–	(1,289)	(1,289)
الرصيد في آخر السنة	197,519	60,000	(9,844)	247,675

طبقا لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي او 10% من صافي الدخل سنويا ايهما اكبر الى احتياطي طوارئ الى ان يصل هذا الاحتياطي الى 25% من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة اية خسارة غير متوقعة مستقبلا .

يتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1995 مبلغ 20,171 الف دينار عربي حسابي (1994: 16,877 الف دينار عربي حسابي) يمثل حصة الصندوق من ارباح تحتفظ بها مؤسسة زميلة .

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

طبقا لقرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1989 والمبني على نص الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية صندوق النقد العربي ، قامت بعض المؤسسات النقدية والمالية بايداع بعض المبالغ لدى الصندوق لقاء فائدة متفق عليها .

12 حسابات دائنة ومطلوبات اخرى

يتضمن هذا البند رصيد فوائد مستحقة على القروض لم تسجل في حساب الايرادات ، تبلغ 75,556 الف دينار عربي حسابي (1994: 66,559 الف دينار عربي حسابي) ، وذلك وفقا للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق والمشار اليها في الايضاح 2 (ز) .

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية (تتمه)
31 كانون الاول (ديسمبر) 1995

13 إدارة أمـوال

أ) بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (10) لسنة 1994 ، تم في 16 اغسطس 1995 اسناد ادارة مبلغ 250 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (83,333 ألف دينار عربي حسابي) لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن ، وذلك مقابل اتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات التي ابرمت معهم . وقد بلغت قيمة الاموال المدارة من قبل مدراء المحافظ الخارجيين كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1995 ، 85,734 الف دينار عربي حسابي تقريباً تفاصيلها كالتالي :

	الف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	2,292
ودائع لدى البنوك	3,229
محفظة السندات والاوراق المالية للتداول	78,374
فوائد مستحقة وحسابات مدينه اخرى (صافي)	1,839
	85,734

ب) يقوم الصندوق بإدارة بعض الاموال لصالح جهات اخرى بموجب اتفاقيات او قرارات محددة ، وتفاصيل هذه الاموال هى كما يلي :

	1995 الف دينار عربي حسابي	1994 الف دينار عربي حسابي
برنامج تمويل التجارة العربية	48,280	126,002
منظمات عربية متخصصة	3,406	3,749
	51,686	129,751

قرر مجلس ادارة البرنامج في عام 1995 اسناد ادارة جزء من امواله لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين .

14 ارصدة النقد والبنود المماثلة

	1995 الف دينار عربي حسابي	1994 الف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	2,550	926
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	19,838	12,426
ودائع لدى البنوك	191,443	252,908
	213,831	266,260

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية (تتمه)
31 كانون الاول (ديسمبر) 1995

15 الارتباطات

بلغت قيمة العقود الآجلة للعملات الاجنبية المبرمة لتغطية الاستثمارات بالعملات الاجنبية 32,8 مليون دينار عربي حسابي كما في تاريخ الميزانية العمومية (1994: 10,4 مليون دينار عربي حسابي) .

جداول قروض الصندوق

جدول (ا - 1)

القروض التي قدمها الصندوق

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	عدد القروض	القيمة	المسحوب	المسدد
1978	2	6,563	6,563	--
1979	5	16,500	11,500	--
1980	4	11,750	10,250	4,125
1981	10	78,615	50,955	6,469
1982	8	31,440	47,567	4,541
1983	10	80,925	97,208	15,871
1984	5	16,300	18,050	27,664
1985	9	50,955	50,955	52,619
1986	11	33,555	27,805	26,021
1987	3	24,570	26,820	53,212
1988	14	121,037	118,485	61,919
1989	5	73,740	44,808	16,484
1990	2	15,675	39,709	48,371
1991	--	--	10,950	45,688
1992	2	18,475	8,475	27,649
1993	1	3,250	1,930	30,266
1994	4	63,420	39,275	22,421
1995	3	25,615	26,914	17,337
المجموع	98	672,385	638,219	460,657

جداول قروض الصندوق

جدول (1-2)

انواع وقيم القروض التي قدمها الصندوق

(الف دينار عربي حسابي)

السنة	تلقائي		عادي		ممتد		تعويضي		تسهيل تجاري		المجموع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1978	2	6,563	--	--	--	--	--	--	--	--	2	6,563
1979	4	5,250	--	--	1	11,250	--	--	--	--	5	16,500
1980	2	2,250	1	4,500	--	--	1	5,000	--	--	4	11,750
1981	6	15,405	1	8,820	2	44,590	1	9,800	--	--	10	78,615
1982	5	14,280	--	--	2	13,240	1	3,920	--	--	8	31,440
1983	4	34,545	1	5,700	--	--	2	31,800	3	8,880	10	80,925
1984	3	7,065	--	--	1	4,335	--	--	1	4,900	5	16,300
1985	6	42,495	--	--	--	--	2	7,760	1	700	9	50,955
1986	8	21,555	1	6,250	1	3,250	--	--	1	2,500	11	33,555
1987	--	--	1	2,500	--	--	--	--	2	22,070	3	24,570
1988	8	79,627	2	13,270	--	--	1	2,460	3	25,680	14	121,037
1989	2	8,550	2	48,040	1	17,150	--	--	--	--	5	73,740
1990	--	--	--	--	1	9,050	1	6,625	--	--	2	15,675
1991	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
1992	1	3,675	--	--	1	14,800	--	--	--	--	2	18,475
1993	--	--	--	--	1	3,250	--	--	--	--	1	3,250
1994	1	11,340	--	--	2	49,620	1	2,460	--	--	4	63,420
1995	1	5,175	1	15,120	1	5,320	--	--	--	--	3	25,615
المجموع	53	257,775	10	104,200	14	175,855	10	69,825	11	64,730	98	672,385

جـــدول (ا - 3)

نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى حصتها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل في نهاية كل من 1994 و 1995

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولـــة	نهاية عام 1994			نهاية عام 1995		
	رصيد القروض في ذمة الـدول المقترضـــة	رأس المـــال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية	رصيد القروض في ذمة الـدول المقترضـــة	رأس المـــال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية
ا لا ر ن	3,980	5,320	75	7,980	5,320	150
تونـــس	919	6,900	13	---	---	——
الجزائـــر	23,600	41,640	57	29,150	41,640	70
الســودان	30,147	9,800	308	30,147	9,800	308
الصومـال	14,877	3,920	380	14,877	3,920	380
العـــراق	49,850	41,640	120	49,850	41,640	120
المغـــرب	22,750	14,800	154	22,863	14,800	155
موريتانيا	10,522	4,920	214	9,690	4,920	197
اليمـــن	11,340	15,120	75	13,005	15,120	86
المجموع	167,985	144,060	117	177,562	137,160	129

جـدول (1 - 4)

إجمالي التزامات القروض القائمة

(ألف دينار عربي حسابي)

نهاية السنة	القائمة بالذمة	غير المسحوبة	المجمـــوع
1978	6,563	--	6,563
1979	18,062	5,000	23,062
1980	42,187	6,500	48,687
1981	68,674	34,160	102,834
1982	111,700	18,033	129,733
1983	193,037	5,550	198,587
1984	183,423	5,965	189,388
1985	181,759	5,965	187,724
1986	183,843	11,715	195,558
1987	157,451	10,215	167,666
1988	213,717	12,767	226,484
1989	242,041	41,699	283,740
1990	233,379	10,950	244,329
1991	198,641	14,800	213,441
1992	179,467	10,000	189,467
1993	151,131	11,320	162,451
1994	167,985	35,465	203,450
1995	177,562	34,166	211,728

جدول (أ - 5)
بيان رأس المال المدفوع والقروض

(الف دينار عربي حسابي)

البيـــــان	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
رأس المال المدفوع	67,041	118,366	131,546	151,370	229,810	248,090	268,250	295,390	312,790	290,190	289,790	311,840	311,840	323,840	323,840	323,840	323,840	323,840
المدفوع بعملات وطنية والمودع بالمصارف المركزية للدول الأعضاء	4,966	4,966	5,226	5,226	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326
المدفوع بعملات قابلة للتحويل	62,075	113,400	126,320	146,144	224,484	242,764	262,924	290,064	307,464	284,864	284,464	306,514	306,514	318,514	318,514	318,514	318,514	318,514
القروض المقدّمة خلال العام	6,563	16,500	11,750	78,615	31,440	80,925	16,300	50,955	33,555	24,570	121,037	73,740	15,675	-	18,475	3,250	63,420	25,615
أرصدة القروض المقدّمة * (بما فيها غير مسحوب)	6,563	23,062	48,687	102,834	129,733	198,587	189,388	187,724	195,558	167,666	226,484	283,740	244,329	213,441	189,467	162,451	203,450	211,728
أرصدة القروض القائمة ** في ذمة الدول المقترضة	6,563	18,062	42,187	68,674	111,700	193,037	183,423	181,759	183,843	157,451	213,717	242,041	233,379	198,641	179,467	151,131	167,985	177,562
نسبة أرصدة القروض المقدمة (بما فيها غير المسحوب) إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (٪)	10.57	20.34	38.54	70.37	57.79	81.80	72.03	64.72	63.60	58.86	79.62	92.57	79.71	67.01	59.48	51.00	63.87	66.47
نسبة أرصدة القروض القائمة إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (٪)	10.57	15.93	33.40	46.99	49.76	79.52	69.76	62.66	59.79	55.27	75.13	78.97	76.14	62.36	56.36	47.45	52.74	55.75

* جملة القروض المقدّمة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة.

** جملة القروض المسحوبة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة.

جداول قروض الصندوق

جدول (1 - 6)
معدلات الفائدة على القروض المقدمة للدول

(نسبة مئوية سنوية)

	القروض التلقائية	قروض تسهيل تشجيع التبادل التجاري	القروض العادية والممتدة والتعويضية
أ) القروض الجديدة *	4.15	-	5.75
ب) القروض القديمة			
السنة الاولى	3.75	4.95	5.20
2-1	4.25	5.25	5.50
3-2	4.75	5.55	5.80
4-3	-	5.85	6.10
5-4	-	-	6.40
6-5	-	-	6.70
7-6	-	-	7.00

* وفقا لقرار مجلس المديرين التنفيذيين رقم (6) لسنة 1989 الصادر في 1989/3/16. ويطبق هذا التعديل على ما يستجد من قروض وتبقى المعدلات المثبته في عقود القروض السابقة سارية المفعول لحين انتهاء سدادها.

جدول (ب - 1)
رأس المال كما في 31 ديسمبر 1994
(مليون دينار عربي حسابي)

الدولـــــــة	رأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع		
		بعملات قابلة للتحويل	بعملات وطنيـة	المجمـوع
1. المملكة الأردنية الهاشمية	5.400	5.320	0.080	5.400
2. دولة الامارات العربية المتحدة	19.200	18.900	0.300	19.200
3. دولة البحرين	5.000	4.920	0.080	5.000
4. الجمهورية التونسية	7.000	6.900	0.100	7.000
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	42.400	41.640	0.760	42.400
6. المملكة العربية السعودية	48.400	47.640	0.760	48.400
7. جمهورية السودان	10.000	9.800	0.200	10.000
8. الجمهورية العربية السورية	7.200	7.120	0.080	7.200
9. جمهورية الصومال	4.000	3.920	0.080	4.000
10. الجمهورية العراقية	42.400	41.640	0.760	42.400
11. سلطنة عمان	5.000	4.920	0.080	5.000
12. دولة قطر	10.000	9.800	0.200	10.000
13. دولة الكويت	32.000	31.500	0.500	32.000
14. الجمهورية اللبنانية	5.000	4.900	0.100	5.000
15. الجماهيريـة العربيـة الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	13.440	13.254	0.186	13.440
16. جمهورية مصر العربية	32.000	31.500	0.500	32.000
17. المملكة المغربية	15.000	14.800	0.200	15.000
18. الجمهورية الاسلامية الموريتانية	5.000	4.920	0.080	5.000
19. الجمهورية اليمنية	15.400	15.120	0.280	15.400
20. دولة فلسطين	*2.160	-	-	-
المجمـــــــوع	**326.000**	**318.514**	**5.326**	**323.840**

1) طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1988، رأس المال المصرح به هو 600 مليون دينار عربي حسابي.

2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والواجب الدفع 326 مليون دينار عربي حسابي.

* بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، تمّ تأجيل مطالبة دولة فلسطين بتسديدحصتها من رأسمال الصندوق المقرر دفعه.

جدول (ب - 2)

أعداد المتدربين بحسب الدول والدورات

1981 - 1995

اسم الدورة	إعداد ميزان المدفوعات	إدارة الاحتياطيات وتحليل مخاطر الإئتمان	التحليل المالي	الرقابة على المصارف	المالية العامة	الإحصاءات النقدية والمصرفية	أساليب التحليل الاقتصادي	إدارة الاقتصاد الكلي	احصاءات مالية المكومة	أدوات الاستثمار	قاعدة بيانات الأسواق المالية	الإيرادات العامة	إدارة المصروفات	إدارة المحافظ الاستثمارية	إدارة القطاع الخارجي	السياسة المالية والتنمية الاقتصادية	البرمجة المالية	المجموع لكل دولة
الدولة/ عدد الدورات	7	2	1	3	3	4	5	5	3	1	2	1	2	1	1	1	1	43
الأردن	10	2	1	5	6	9	9	9	6	2	5	2	5	3	2	2	-	78
الامارات	24	8	2	7	7	11	15	16	9	2	2	2	8	3	1	3	4	124
البحرين	7	2	1	6	3	5	25	6	4	2	3	1	4	2	2	1	2	76
تونس	9	2	1	5	4	7	4	7	5	1	4	1	4	1	2	2	-	59
الجزائر	9	1	1	4	3	6	6	8	4	1	1	2	2	1	2	2	-	53
السعودية	17	2	1	12	10	13	18	20	10	3	2	3	6	2	3	3	10	135
السودان	6	2	1	4	4	3	3	6	3	1	-	2	2	-	-	-	-	37
سوريا	12	2	1	2	4	5	8	9	5	2	2	2	5	3	3	2	-	67
الصومال	6	2	-	1	2	2	1	2	2	-	-	-	-	-	-	-	-	18
العراق	4	2	1	1	4	3	1	3	2	3	2	-	-	-	-	-	-	26
عُمان	5	1	1	5	3	5	7	6	4	3	1	1	3	5	1	3	1	55
فلسطين	2	-	-	1	1	2	2	3	2	-	-	1	1	-	-	-	-	15
قطر	7	1	1	4	2	6	5	4	4	2	1	1	-	1	2	2	5	48
الكويت	10	3	-	2	4	5	11	11	4	1	5	3	3	1	2	2	3	70
لبنان	6	-	1	2	3	3	2	4	-	-	-	-	2	2	2	2	-	29
ليبيا	6	1	1	4	3	5	4	5	3	1	-	1	2	1	1	1	-	39
مصر	9	-	-	6	7	9	7	14	8	2	2	3	4	2	3	2	-	78
المغرب	10	3	1	3	4	8	7	9	5	2	4	3	4	1	2	2	-	68
موريتانيا	6	1	1	4	3	6	8	11	3	-	-	2	3	-	2	2	-	52
اليمن	18	4	2	5	7	9	10	9	8	2	2	3	4	2	1	2	-	88
المجموع الكلي	183	39	18	83	84	122	153	162	91	30	36	33	62	30	31	33	25	1215

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين إجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها.

ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي :

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	معالي الدكتور محمد سعيد النابلسي[1]
	نائب المحافظ	سعادة سليمان الحافظ
دولة الامارات العربية المتحدة	المحافظ	معالي أحمد حميد الطاير
	نائب المحافظ	معالي سلطان بن ناصر السويدي
دولة البحرين	المحافظ	معالي ابراهيم عبد الكريم
	نائب المحافظ	معالي عبد الله حسن سيف
الجمهورية التونسية	المحافظ	معالي محمد الباجي حمده
	نائب المحافظ	سعادة توفيق القروي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	معالي أحمد بن بيتور
	نائب المحافظ	سعادة عبد الوهاب كرمان
المملكة العربية السعودية	المحافظ	معالي الدكتور عبدالعزيز الخويطر[2]
	نائب المحافظ	معالي حمد السياري
جمهورية السودان	المحافظ	معالي عبد الله حسن أحمد
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور صابر محمد حسن

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	معالي الدكتور محمد العمادي
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور محمد بشار كبارة[6]
جمهورية الصومال	المحافظ	معالي علمي فارح نور
	نائب المحافظ	سعادة علي عبدي عملو
جمهورية العراق	المحافظ	معالي أحمد حسين خضير
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور عصام راشد هويش
سلطنة عُمان	المحافظ	معالي أحمد بن عبدالنبي مكي[4]
	نائب المحافظ	سعادة حمود بن سنجور بن هاشم
دولة قطر	المحافظ	معالي الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني
	نائب المحافظ	سعادة عبد الله بن خالد العطية
دولة الكويت	المحافظ	معالي ناصر عبد الله الروضان
	نائب المحافظ	معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
الجمهورية اللبنانية	المحافظ	سعادة رياض سلامة
	نائب المحافظ *	
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	المحافظ	معالي الدكتور عبد الحفيظ الزليطني
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور سعيد عبد العاطي
جمهورية مصر العربية	المحافظ	معالي اسماعيل حسن محمد
	نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد أحمد الرزاز[5]
المملكة المغربية	المحافظ	معالي محمد القباج[6]
	نائب المحافظ	معالي محمد السقاط
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	المحافظ	معالي محمدو ولد ميشل
	نائب المحافظ	سعادة الشيخ سيدي المختار ولد الشيخ عبدالله
الجمهورية اليمنية	المحافظ	معالي المهندس محمد أحمد الجنيد
	نائب المحافظ	معالي علوي صالح السلامي
دولة فلسطين	المحافظ	معالي سعيد توفيق خوري
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور صالح جلاد

*) لم تتم تسميته بعد.

1) حتى يوم 1996/1/5، وسيخلفه معالي الدكتور زياد فريز.
2) اعتبارا من 1995/10/10، خلفاً لمعالي الدكتور سليمان بن عبدالعزيز السليم الذي خلف معالي الشيخ محمد أبا الخيل اعتباراً من 1995/8/2.
3) اعتباراً من 1995/9/1، خلفاً لسعادة محمد الشريف.
4) اعتباراً من أكتوبر 1995، خلفاً لمعالي قيس بن عبدالمنعم الزواوي.
5) حتى يوم 1996/1/4، وسيخلفه معالي الدكتور محي الدين الغريب.
6) اعتباراً من 1995/2/27، خلفاً لمعالي مراد الشريف.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي:

المديرون التنفيذيون	الدولة /الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (٪)
سعادة الدكتور جاسم المناعي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة الدكتور جباره الصريصري	المملكة العربية السعودية	13.00
سعادة عبد الوهاب كرمان	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.51
سعادة عبد الواحد المخزومي	جمهورية العراق	11.51 *
الدكتورة فائقة مسعد الرفاعي[1] (مصر)	جمهورية مصر العربية الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	17.58
سعادة الدكتور محمد خلفان بن خرباش[2] (الإمارات)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.64

المديرون التنفيذيون	الدولة /الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (٪)
سعادة بشير علي خلاط [3] (ليبيا)	المملكة المغربية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.83
سعادة الدكتور ناصر محمد البلوشي [4] (البحرين)	دولة قطر دولة البحرين سلطنة عُمان	7.79
سعادة أحمد أحمد غالب [5] (اليمن)	الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال	* 10.14

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية كل من جمهورية العراق، وجمهورية السودان وجمهورية الصومال.

1) اعتباراً من 1995/7/1، خلفاً لسعادة الدكتور محمد بهاء شطح (لبنان) لمناصفة جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية لفترة الدورة من 1995/7/1 - 1998/6/30.

2) اعتباراً من 1995/7/1،خلفاً لسعادة أحمد حسن إبراهيم (الكويت) لابتداء دورة جديدة للمجلس.

3) اعتباراً من 1995/7/1،خلفاً لسعادة سعيد المرابط (تونس) لابتداء دورة جديدة للمجلس.

4) اعتباراً من 1995/7/1،خلفاً لسعادة محمد عبدالكريم المير (قطر) لابتداء دورة جديدة للمجلس.

5) اعتباراً من 1995/7/1،خلفاً لسعادة عوض الكريم عثمان مصطفى (السودان) لابتداء دورة جديدة للمجلس.

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيّون دائمون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. الدائرة الاقتصادية والفنية
2. دائرة الاستثمارات
3. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي
4. الدائرة القانونية
5. معهد السياسات الاقتصادية
6. دائرة الشؤون الادارية

وبالاضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الادارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قبل مجلس المحافظين.

صندوق النقد العربي
ص.ب 2818 أبو ظبي - إ.ع.م